

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

أخبار مجلس العدالة

العدد الأول
صيف 2022





17

إحياء لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ندوة سياسية حول سياسات الاحتلال التمييزية



1

التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يعيد اعتماد الهيئة المستقلة بتصنيف (أ)



23

مؤتمر دولي حول (تعزيز المساءلة والمحاسبة الجنائية لجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.. فلسطين نموذجاً)



8

الرئيس يتسلم تقرير الهيئة السنوي 26 حول وضع حقوق الإنسان في فلسطين للعام 2020



31

بمشاركة مسؤولين ومختصين، الهيئة المستقلة تنظم ورشة عمل حول حبس المدين



10

مجلس مفوضي الهيئة ينتخب مفوضاً عاماً جديداً، ويناقش انتهاكات الاحتلال وحالة حقوق الإنسان في فلسطين



46

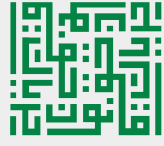
احتفالية حقوقية موسيقية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان واليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة



11

في جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان الهيئة تدعو لتبني قرار تشكيل لجنة تحقيق بجرائم الاحتلال في قطاع غزة

الفهرس



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

أخبار الهيئة

مجلة أخبار الهيئة

مطبوعة نصف سنوية تستعرض أخبار أهم
النشاطات والبرامج التي تنظمها الهيئة،
ومشاركة مسؤوليها وموظفيها في
الفعاليات المحلية، الإقليمية والدولية
وكذلك الإصدارات ومواقف الهيئة من قضايا
حقوق الإنسان.

مجلة أخبار الهيئة

تصدر عن وحدة العلاقات العامة والإعلام
مجيد موالحة
نسمة حلبى

العدد الأول - صيف 2022

مجلس المفوضين

عصام العارورى - المفوض العام
سلامة بسيسو - نائب المفوض العام

عاصم خليل

ديانا بطو

روان الضامن

لينى كاتبة

لونا سعادة

ميرفت رشماوى

هامة زيدان

أمجد الشوا

أمل الكلوت

جورج جقمان

زياد عمرو

فيحاء عبد الهادي

شوقي العيسة

طلال عوكل

الدكتور عمار الدويك - المدير العام

لوحة الغلاف للفنان سليمان منصور

- جلسات مجلس حقوق الإنسان.....11
- الندوات والمؤتمرات الدولية.....17
- لجنة تقصي الحقائق في موضوع تبادل لقاحات فايزر تسلم تقريرها لرئيس
الوزراء.....27
- بمشاركة مسؤولين ومختصين الهيئة المستقلة تنظم ورشة عمل حول
حبس المدين.....31
- بحضور الهيئة رئيس الوزراء يبحث سبل مواجهة قرار الاحتلال بحق
المؤسسات الأهلية الست.....34
- وفد من طاقم الهيئة المستقلة يزور قطاع غزة للاطلاع على حالة حقوق
الإنسان.....35
- مستهدفاً طلبة كليات الإعلام في أربع جامعات فلسطينية الهيئة تطلق
برنامج الصحفي الحقوقي.....39
- بعد توثيقها واستماعها لشهادات حية الهيئة تؤكد تعمد استهداف
الصحافيين خلال التظاهرات السلمية.....42
- الهيئة المستقلة تؤكد ضرورة التزام الحكومة الفلسطينية بصرف مخصصات
الأسر الفقيرة.....43
- خلال لقاء مفتوح نظّمته الهيئة، مطالبات برؤية شمولية وتكاملية وواضحة
لإعمار كل ما دمره الاحتلال في قطاع غزة.....44
- إحياء الأيام الحقوقية.....46
- حملة الحق في الانتخاب.....51
- الأنشطة التوعوية.....52
- البرامج التدريبية.....54
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تسلم رئاسة الشبكة للجنة الوطنية
لحقوق الإنسان في قطر.....55
- المؤتمرات الصحفية.....57
- التحقيق الوطني بشأن التأمين الصحي.....59
- بيانات ومواقف.....62
- الإصدارات.....63
- أنشطة الهيئة على الصعيد الإعلامي.....70
- الموقع الإلكتروني.....78

للمرة الرابعة على التوالي

التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يعيد اعتماد الهيئة المستقلة بتصنيف (أ)



تم إعادة اعتماد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في فلسطين بتصنيف (أ) من قبل لجنة الاعتماد الفرعية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وبذلك تكون الهيئة قد حافظت على هذا التصنيف للمرة الرابعة على التوالي منذ العام 2005.



الماضي، للتأكد من استيفائها لجميع الشروط والمتطلبات، والخروج بقرارها النهائي بامتنال الهيئة المستقلة التام لمتطلبات التصنيف (أ).

ويذكر أن هذا التصنيف يحدث مرة كل خمس سنوات من قبل لجنة الاعتماد الفرعية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ويستند على مدى



ويؤكد هذا القرار على مكانة الهيئة كمؤسسة وطنية فاعلة ومستقلة وملتزمة بمبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وحول أهمية استمرار الهيئة في تصنيف (أ) قال الدكتور عمار الدويك المدير العام للهيئة، إن حفاظ الهيئة على هذا التصنيف جاء نتيجة لعمل مهني متكامل لجميع العاملين في الهيئة ومجلس مفوضيها على مدار السنوات الماضية، ويؤكد على استقلالية الهيئة في العمل، الأمر الذي يُعزز من مصداقية وموثوقية مواقفها وتقاريرها وتدخلاتها على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية، وما يسمح للهيئة المشاركة في التدخلات مع منظومة حقوق الإنسان على المستوى الدولي، مثل لجان معاهدات حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، وأضاف بأن وجود هيئة وطنية تتمتع بتصنيف (أ)، هو أحد المؤشرات على التزام دولة فلسطين بأهداف التنمية المستدامة 2030، ما يُشكل دافعا إضافيا لنا جميعا للاستمرار في النهج الذي تسير عليه المؤسسة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين، والعمل الدؤوب على تطوير وتعزيز مكانتها في المجتمع.

وكانت الهيئة قد باشرت في إجراءات الاعتماد منذ بداية العام 2020، وذلك بمراجعة ملف الاعتماد وتحديثه وتقديمه للجنة الاعتماد في منتصف العام 2021، وبعد دراسة الملف أجرت اللجنة لقاءً خاصاً مع الهيئة في أكتوبر



الاحتفاء بالمناسبة في رام الله وغزة

نظمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «دبوان المظالم»، في مدينة رام الله، احتفالية خاصة بمناسبة إعادة اعتمادها تصنيف (أ) من قبل لجنة الاعتماد الفرعية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للمرة الرابعة على التوالي، بحضور ومشاركة وزير العدل الدكتور محمد الشلادة ممثل رئيس الوزراء، والسفير السويسري لدى فلسطين فيكتور فيفريكا، والمفوض العام للهيئة الأستاذ عصام العاروري، ومديرها العام الدكتور عمار الدويك، علاوة على وزراء، مسؤولين، وقادة أجهزة أمنية، واتحاد الممولين وممولين، ممثلين عن مؤسسات رسمية وأهلية والنقابات.

وأكد الشلادة أن الاعتماد الذي

من مدينتي رام الله وغزة بحضور مسؤولين رسميين، وزراء، مسؤولين، وقادة أجهزة أمنية، واتحاد الممولين وممولين، ممثلين عن مؤسسات رسمية وأهلية والنقابات.

الامتثال لمبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتتضمن معايير الاستقلالية والشفافية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة احتفت الهيئة في كل





الهيئة بمثابة دليل على تميز مكانة الهيئة وقوة حضورها ليس على المستوى المحلي والعربي فحسب بل والدولي، موضحاً أن التصنيف جاء بعد استيفاء الهيئة لعدد كبير من المعايير مثل الاستقلال، والحصانة، والوصول لأماكن الاحتجاز، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وطرحها بشكل شمولي، إلى غير ذلك.

وقال الدويك، تصنيف «أ»، يعني أن المؤسسة ممثلة بشكل كامل لمبادئ باريس للمؤسسات الوطنية حقوق الإنسان، (...) ونحن نفخر بأن الهيئة أول مؤسسة وطنية عربية حصلت على هذا التصنيف العام 2005، مبيناً أن من ضمن العوائد المترتبة على التصنيف، إمكانية المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والعضوية الكاملة في الشبكات والتحالفات العالمية والإقليمية للمؤسسات

لتطبيق القرارات الأممية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني، لا سيما فيما يتعلق بحقه في تقرير المصير، وأدان الشلادة قرار سلطات الاحتلال، بتصنيف ست مؤسسات أهلية كمنظمات «إرهابية»، مؤكداً ضرورة إلغاء مثل هذه القرارات.

من جانبه اعتبر الدكتور الدويك أن التصنيف الرفيع الذي حصلت عليه

حققتها الهيئة يمثل مفخرة وإنجازاً لفلسطين باعتبار أنه يبرز في أحد جوانبه الالتزام الفلسطيني بجميع المعاهدات الدولية التي انضمت لها فلسطين، والمتعلقة بحقوق الإنسان، مشيراً إلى ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، وتحديدًا حقه في الحياة، مبيناً أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التحرك







جهود الهيئة ومنهج عملها والحوكمة داخلها، وتأكيد على أن الهيئة وقفت مواقف الرفض لأي انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني لتعزيز الحقوق والحريات وحفظ كرامة المواطنين، لافتاً إلى أن تصنيف الهيئة (أ) يعطيها مكانة تمكنها من المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والعضوية الكاملة في الشبكات والتحالفات العالمية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإعطاء مصداقية للتقارير والمواقف الصادرة عن الهيئة، وتعزيز مكانتها المحلية والإقليمية والدولية.

كما تم تكريم الأستاذ عصام يونس المفوض العام السابق للهيئة لانتهاه ولايته، وفي هذا الإطار تحدث الأستاذ طلال عوكل عضو مجلس مفوضي الهيئة أن حفاظ الهيئة على هذا التصنيف جاء نتيجة لعمل مهني متكامل لجميع العاملين فيها وأعضاء مجلس مفوضيها على مدار السنوات الماضية، وقد شرفت الهيئة خلال السنوات الثمان الأخيرة بوجود الأستاذ عصام يونس عضواً في هذا المجلس، فثابراً للمفوض العام،

يمثل قصة نجاح كبيرة، ويعكس التزامها بأفضل المعايير الدولية.

وفي مدينة غزة نظمت الهيئة حفل استقبال بحضور ومشاركة عدد من ممثلي الجهات الرسمية والمجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، وأعضاء مجلس مفوضيها وطاقمها في قطاع غزة.

وفي كلمته أوضح المستشار سلامة بسيسو نائب المفوض العام للهيئة أن هذا التصنيف الذي حصلت عليه الهيئة هو نتاج التزامها بمجموعة من المعايير بصفقتها المؤسسة الوطنية التي تعنى بقضايا حقوق المواطن الفلسطيني، من بينها ما تكرسه من الشفافية في عملية انضمام المفوضين، بطريقة ديمقراطية ونزيهة بهدف رفد الهيئة بدماء جديدة وشابة قادرة على تأدية رسالتها، مشيراً إلى أن مجلس المفوضين يتمتع بثقل معنوي وأهمية كبيرة في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي عزز الهيئة بشكل كبير في الأوساط المحلية والدولية.

من جانبه أشار المحامي جميل سرحان نائب مدير عام الهيئة لقطاع غزة أن هذا اليوم فرصة نادرة لاستعراض

الوطنية لحقوق الإنسان، وإعطاء صدقية للتقارير والمواقف الصادرة عن الهيئة، وتعزيز مكانتها المحلية والإقليمية والدولية.

وأشار الأستاذ العاروري إلى أن الحفل يمثل مناسبة لبث عدة رسائل، تتمثل في ضرورة تنظيم المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، داعياً إلى أن يكون العام المقبل عاماً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبين أن صوت الهيئة وعملها لفلسطين وليس ضدها، مشدداً بالمقابل على ضرورة احترام الحريات العامة مثل حق التظاهر، والتجمع، والتنظيم، وتأسيس الجمعيات.

وذكر العاروري أن القرار جاء في ظل الهجمة الإسرائيلية التي طالت عدداً من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، واستمرار غياب المجلس التشريعي، ما يزيد من الأعباء الواقعة على كاهل هيئات حقوق الإنسان.

وأشاد السفير السويسري السيد فيفركا في كلمته التي ألقاها باسم تجمع ممالي الهيئة بالمهنية التي تتمتع بها، وحيوية الدور الذي تلعبه في المجتمع، موضحاً أن حصول الهيئة على التصنيف للمرة الرابعة



ومن ثم مفوضا عاما، لم يألُ جهداً في ترسيخ قيم ومبادئ العمل الحقوقي، وتعزيز الهيئة ومكانتها محليا وإقليميا ودوليا ، ورفدها بنتاج جهد حقوقي يزيد عن ثلاثين عاما.



وفي كلمته ثمن الأستاذ عصام يونس هذا الإنجاز الرفيع بحصولها على أعلى تصنيف يمكن أن تحصل عليه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وهو التصنيف «أ»، مبيناً أن الهيئة استطاعت بجهود عاملاتها ومفوضيها أن تراكم خبرة وعملا ومهنية وتؤسس لبناء داخلي مستقر وشفاف وفي شراكة كاملة مع المجتمع وتعبيراته السياسية والاجتماعية ومؤسساته الرسمية والأهلية، حيث ينتخب مجلس المفوضين والمفوض العام دوريا ويجري تداول السلطة - المسؤولية كل أربعة أعوام.



وأشار يونس إلى ما تتعرض له المؤسسات الفلسطينية بوصمها بالإرهاب خطير جدا، والمطلوب إزاء مقاومة هذا القرار الخطير من المجتمع الدولي بمختلف مكوناته ليس فقط مواقف ورسائل تضامنية بل بالضغط على دولة الاحتلال لإلغاء القرار فوراً ودون شروط والتعامل معه كأنه لم يكن.



وقد سلم نائب المفوض العام للهيئة المستشار سلامة بسيسو، الأستاذ يونس درع تكريم، بمشاركة أعضاء مجلس مفوضي الهيئة الأستاذ طلال عوكل، والدكتورة أمل الكحلوت، والدكتور يحيى السراج، ونائب المدير العام الأستاذ جميل سرحان، معربين عن شكرهم وتقديرهم لجهوده خلال فترة ولايته مفوضاً عاماً للهيئة.

الرئيس يتسلم تقرير الهيئة السنوي 26

الرئيس يتسلم تقرير الهيئة السنوي 26 ويلتقي ممثلين من المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية



تسلم رئيس دولة فلسطين محمود عباس، التقرير السنوي 26 للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، (وضع حقوق الإنسان في فلسطين للعام 2020)، جاء ذلك خلال استقبال سيادته في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، المفوض العام للهيئة الأستاذ عصام عاروري والدكتور عمار الدويك المدير العام للهيئة. تلا ذلك لقاء موسع مع ممثلين من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، استعرض خلاله سيادة الرئيس التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، والتحول المهمة التي تجري في الرأي العام العالمي باتجاه التضامن مع القضية الفلسطينية وكشف المشروع الاستعماري العنصري الإسرائيلي.

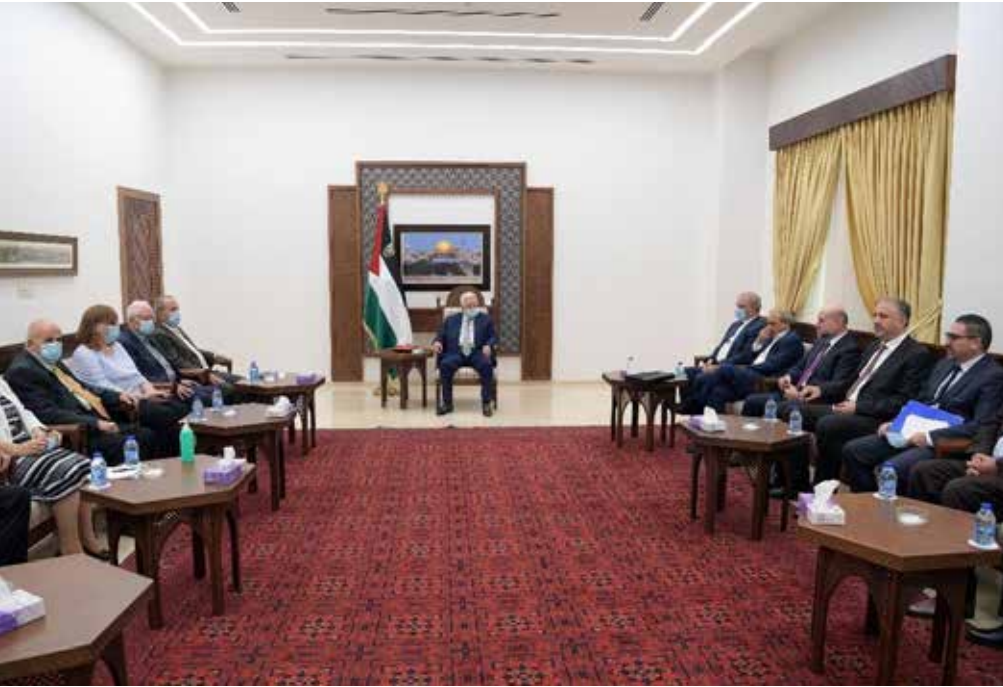
وضم الوفد عصام عاروري، عمار الدويك، جورج جقمان، ممدوح العكر، شعوان جبارين، محمود الافرنجي، رندا سنيورة، دعاء قريع، أمجد الشوا، محمد العبوشي، أريج عودة، وعبد القادر الحسيني. وحضر اللقاء من جانب الرئاسة الدكتور زياد أبو عمرو نائب رئيس الوزراء، الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، واللواء

الانتخابات العامة بأسرع وقت، دون التفريط بالسيادة الوطنية على القدس. كما اثاروا عددا من القضايا المتعلقة بالحريات العامة، خاصة حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي، وضرورة تفعيل ما ورد في المرسوم الرئاسي الصادر في شباط الماضي بشأن تعزيز الحريات العامة في فلسطين، كما تم التطرق الى قضية الناشط نزار بنات، والقرارات بقوانين، ووضع القضاء، وآلية

وأكد سيادته على أهمية الدور الرقابي الذي تقوم به المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني، والدور الوطني المهم الذي تقوم به على صعيد مساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين والتشبيك مع المجتمع المدني العالمي لمناصرة القضية الفلسطينية. وثنى المشاركون هذا اللقاء، مؤكدين على ضرورة وأهمية وجود حوار بين المستوى السياسي الرسمي ومكونات المجتمع المختلفة، بما في ذلك المؤسسات الحقوقية، باعتباره أقصر الطرق لإيصال الرسائل ونقل وجهات النظر، وإزالة أي لبس في المواقف أو القرارات، مع ضرورة أن يكون الحوار جدياً ونهجاً مستمراً.

كما أكد ممثلو المؤسسات الحقوقية والأهلية على أن الخطر الأكبر الذي يواجه قضيتنا وشعبنا هو الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الاستعمارية والعنصرية، وبالتالي ضرورة العمل على تخفيف حالة التوتر الداخلية، وبناء علاقة متوازنة بين السلطة والمجتمع، من أجل تعزيز مقومات صمود المواطنين، وتوجيه الطاقات باتجاه مواجهة الاحتلال وجرائمه، وعدم هدر واستنزاف الطاقات في الشأن الداخلي، وقطع الطريق على الجهات التي تحاول استخدام الأخطاء الداخلية الفلسطينية لرفع الشرعية عن المشروع الوطني أو استغلال تلك الأخطاء للفت الانتظار عن الجرائم الإسرائيلية وضرب حالة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية.

وناقش المشاركون موضوع الانتخابات وضرورة استمرار الحوار الوطني باتجاه تنظيم الانتخابات بكافة مستوياتها بما في ذلك



ماجد فرج رئيس جهاز المخابرات العامة، المستشار علي مهنا مستشار الرئيس للشؤون القانونية، والسيدة انتصار أبو عمارة رئيسة ديوان الرئاسة، والسيد أحمد عساف المشرف العام للإعلام الرسمي، والسيد نبيل أبو ردينة وزير الإعلام المتحدث باسم الرئاسة، والسيد مجدي الخالدي مستشار الرئيس للشؤون الدبلوماسية.

المساءلة في الأجهزة الأمنية، وملف إعمار غزة.

وفي نهاية اللقاء سلم المشاركون سيادة الرئيس مذكرة تتضمن عددا من القضايا والمقترحات بهدف تعزيز الحريات العامة، وتصليب الجبهة الداخلية في مواجهة الاحتلال، وقد أوعز سيادة الرئيس باستمرار الحوار ومتابعة ما ورد في المذكرة من مضامين.

مفوض عام جديد للهيئة

ومجلس المفوضين يعقد اجتماعاته الدورية ويناقش انتهاكات الاحتلال وحالة حقوق الإنسان في فلسطين

مجلس مفوضي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، ينتخب الأستاذ عصام عاروري رئيساً لمجلس المفوضين، بعد أن قدم المفوض العام السابق الدكتور جورج جقمان استقالته لأسباب شخصية، وكان مجلس المفوضين وخلال اجتماعه نصف السنوي الذي جرى منتصف تموز 2021 انتخب الدكتور جقمان خلفاً للأستاذ عصام يونس الذي أنهى فترة ولايته.

الحصار على قطاع غزة وأثر ذلك على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، مؤكداً على أهمية الدور الذي تقوم به الهيئة المستقلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين والتصدي للانتهاكات مهما كان مصدرها، الأمر الذي يعزز صمود المواطنين على أرضهم.

من جانبه استعرض المدير العام الدكتور عمار الدويك سير عمل الهيئة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري 2021، وحالة حقوق الإنسان بعد التطورات الأخيرة والتحديات التي تواجه عمل الهيئة.

وجرى خلال الاجتماع انتخاب الدكتور جورج جقمان مفوضاً عاماً للهيئة خلفاً للأستاذ عصام يونس، كما جرى انتخاب مكتب تنفيذي جديد بعضوية كل من سلامة بسيسو، أمجد الشوا، طلال عوكل، د. عاصم خليل، عصام العاروري، هامة زيدان، ديانا بطو، وأيضاً انتخاب لجنة التدقيق الداخلي وديوان المظالم الداخلي.

ويتمتع الأستاذ عاروري بعضوية مجلس مفوضي الهيئة منذ عدة سنوات وهو مدير مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، عضو مؤسس لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وعضو في لجناتها التنسيقية الحالية، وساهم في تأسيس مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والاتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق المقدسيين والحملة الأهلية للدفاع عن الحريات العامة. ويحمل شهادتي الماجستير في الإدارة وبكالوريوس في علم الاجتماع.

وعقد مجلس مفوضي الهيئة اجتماعه نصف السنوي برئاسة المفوض العام الأستاذ عصام يونس الذي انتهت فترة ولايته رئيساً لمجلس المفوضين، معرباً عن تقديره للجهود التي بذلها الأستاذ يونس خلال ترؤسه المجلس ورئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في سبيل تعزيز حقوق المواطن الفلسطيني وفضح ممارسات الاحتلال على مختلف الصعد الدولية والإقليمية.

وناقش المجلس إجراءات الاحتلال القمعية ومواصلة



جلسات مجلس حقوق الإنسان

الهيئة المستقلة تطالب المجتمع الدولي بالضغط على حكومة إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية

باشليه، تقريراً عن الاستعدادات الفنية واللوجستية لعمل لجنة تقصي الحقائق التي تم إقرار تشكيلها في شهر أيار/ مايو الماضي في الجلسة الخاصة للمجلس التي دعت إليها دولة فلسطين، حيث تم تعيين أعضاء اللجنة الدولية برئاسة المفوضة السابقة لحقوق الإنسان نافي بيلاي.

كما عرضت باشليه تقريراً حول المياه في فلسطين،



تناول الانتهاكات الإسرائيلية بهذا الخصوص والتي وردت في تقرير مطوّل صدر عن مكتبها. وتبع ذلك نقاش عام، حيث أُلقت المجموعات الجغرافية والسياسية كلمات أشارت إلى مجمل الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحق شعبنا وممتلكاته ومقدساته.

رام الله/ جنيف/ طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات جادة وعاجلة للضغط على حكومة إسرائيل لإنهاء احتلالها الطويل للأراضي الفلسطينية واتخاذ إجراءات عملية لتعزيز تنفيذ القرار 2334.

جاء ذلك في كلمة المفوض العام للهيئة المستقلة الأستاذ عصام عاروري خلال مشاركته في جلسة مجلس حقوق الإنسان لدورتها الـ 48 البند السابع المعنون بحالة حقوق الإنسان في فلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى التي عقدت بتاريخ 13 أكتوبر 2021.

وجاء في مداخلة المفوض العام أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل سياساته الاستيطانية الاستعمارية والتوسعية متجاهلاً قرارات مجلس الأمن الدولي وعلى رأسها القرار 2334 لسنة 2016، ومع ذلك، لم تتخذ إسرائيل أي خطوات لتطبيق هذا القرار، منذ إقراره قبل نحو خمس سنوات، ردت إسرائيل بالإعلان عن بناء 33 ألف وحدة سكنية استيطانية جديدة، وبالتوازي مع توسعها الاستيطاني، هدمت إسرائيل 2400 مبنى فلسطيني في القدس المحتلة والمنطقة ج.

وعرضت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل

خلال جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان الهيئة تدعو لتبني قرار تشكيل لجنة تحقيق بجرائم الاحتلال في قطاع غزة

وكانت الهيئة المستقلة قد دعت من خلال مفوضها العام (السابق) الأستاذ عصام يونس في كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان خلال الجلسة الخاصة التي عقدها لمناقشة «الوضع الخطير لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية»، بتاريخ 22 يونيو 2021 إلى تبني المجلس قرار تشكيل لجنة تحقيق للجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما خلال عدوانها الحربي على قطاع غزة مؤخراً.



وبين يونس أن ما قامت به قوات الاحتلال يرقى لمستوى جرائم الحرب، كون سيطرة إسرائيل الصارمة على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، بقوتها العسكرية الهائلة والتكنولوجيا، وبدعم من الدول الرائدة، قد استخدمت قوتها لمهاجمة المدنيين وممتلكاتهم عمداً، حيث قصفت منازل على رؤوس ساكنيها ودمرت أبراج وبنى تحتية وتسبب في مقتل ٢٥٥ فلسطينياً من بينهم ٦٦ طفلاً و٣٩ امرأة.

وبين أن دولة الاحتلال ماضية بمحاولاتها المستمرة للتطهير العرقي للفلسطينيين في القدس ثم عبر الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، باستخدام القوة المفرطة والاعتقالات التعسفية الجماعية وعنف الرعاع الذي تجيزه الدولة. حالياً، تقوم السلطات الإسرائيلية بالتصعيد مرة أخرى، من خلال حملة اعتقالات في القدس ومواطنين فلسطينيين في إسرائيل.

وشدد على أن المشكلة الحقيقية تكمن في أنه وعلى مدار 73 عامًا، عانى الشعب الفلسطيني قوانين وسياسات وممارسات ممنهجة، مؤسسية وراسخة، تهدف إلى فرض نظام استيطاني استعماري للسيطرة والقمع العنصري على الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. ذلك كله قد أكدت عليه تقارير حديثة صادرة عن منظمات إقليمية ودولية، وبأن نظام الفصل العنصري هذا لا يشمل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة فحسب، بل يشمل الفلسطينيين أيضاً في إسرائيل، وفي كل أماكن تواجدهم.

يذكر أن مجلس حقوق الإنسان عقد هذه الدورة الاستثنائية بناء على طلب رسمي قدمته باكستان، منسقة منظمة التعاون الإسلامي في مجلس حقوق الإنسان ودولة فلسطين، وحظي هذا الطلب بدعم أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء.

خلال الجلسة 47 لمجلس حقوق الإنسان الهيئة نستنكر إفلات مرتكبي الانتهاكات الإسرائيلية من العقاب

الذي أسسته إسرائيل للهيمنة على الشعب الفلسطيني ككل، وأن أي حلول دولية لا تؤدي إلى إنهاء الاحتلال الاستعماري والفصل العنصري الإسرائيلي ستكون غير مكتملة ولن تنهي الصراع القائم في فلسطين.

وأوضحت الهيئة من خلال كلمة مفوضها العام (السابق) الأستاذ عصام يونس أن كلاً من

أكدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الجلسة رقم 47 لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت بتاريخ 13 يوليو 2021 في جنيف، التي تناولت سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التمييزية تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أكدت أن الأسباب الجذرية الرئيسة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه ضد الفلسطينيين تكمن في نظام الفصل العنصري



المزيد من الجرائم يأتي من خلال ضمان المساءلة ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين على جرائمهم ضد الفلسطينيين.

وطالبت الهيئة المستقلة من خلال هذه المشاركة في الجلسة بتسريع عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي سيتم تشكيلها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان الأخير 1/S-30 للتحقيق في جميع الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها سلطة الاحتلال ضد الفلسطينيين، داعية المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل الجهود الجادة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة.

سياسات القمع، والاستخدام المفرط للقوة، والعقاب الجماعي، وأنشطة الاستيطان تعد من خصائص نظام الاستيطان الاستعماري لسلطة الاحتلال، التي ترتكب جرائمها دون عقاب، يتجلى ذلك في المخططات الإسرائيلية للتهجير القسري للسكان الفلسطينيين من أحياء القدس الشرقية، والحصار المطول على غزة، والعدوان الأخير على قطاع غزة، والاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي المطول للأراضي الفلسطينية.

واستنكرت الهيئة حالة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها مرتكبو الانتهاكات الإسرائيلية ومجرموها، مشدداً على أن تحقيق العدالة ومنع دولة الاحتلال من ارتكاب

الهيئة المستقلة تلتقي لجنة تقصي الحقائق الدائمة المشكلة من مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة



الهيئة المستقلة تلتقي لجنة تحقيق الأمم المتحدة الدائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل حول ادعاءات انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي، والتي تحقق في انتهاكات الاحتلال المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، خاصة خلال العدوان الحربي الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال شهر أيار/ مايو الماضي.

واضح من الوضع القانوني لهذا الحصار، مع تقديم توصيات محددة من أجل إنهاء الحصار ومعالجة تداعياته الإنسانية.

وكان مجلس حقوق الإنسان قد عقد في 27 أيار الماضي وعقب العدوان الاحتلالي على قطاع غزة جلسة خاصة حول الوضع الخطير لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قرر تشكيل لجنة تحقيق دولية مستمرة ومستقلة على وجه السرعة للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل حتى 13 أبريل 2021.

وفي نهاية اللقاء سلمت الهيئة تقريراً مفصلاً حول انتهاكات الاحتلال الجسيمة في قطاع غزة خلال العدوان الحربي الأخير، وانتهاكات الاحتلال المتواصلة في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وما يترتب عليها من معاناة تمس مختلف جوانب حياة المواطنين.

ومراكمة الجهود الدولية نحو ضغط حقيقي لإنهاء الاحتلال والفصل العنصري. النظام الحاكم.

وأكد الدويك على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ولا سيما إنهاء الاحتلال ونظام الفصل العنصري، وحرمان إسرائيل فلسطينيي القدس المحتلة من ممارسة حقهم في المشاركة السياسية وحقهم الانتخابي، وبدون ذلك ستستمر الانتهاكات وسيستمر إنشاء لجان تحقيق شبيهة بتلك التي تم انشاؤها في الماضي للتحقيق في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، والتي اتهمت إسرائيل مراراً بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لكن ذلك لم يردع إسرائيل عن ارتكاب انتهاكات جسيمة بسبب عدم تحرك المجتمع الدولي.

من جهته قدم المحامي جميل سرحان نائب المدير العام لقطاع غزة في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مداخلة حول تداعيات الحصار الإسرائيلي المستمر على حقوق المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة من مختلف النواحي، ودعا اللجنة إلى إعطاء موقف

وسلمت الهيئة للجنة نسخة من التقرير الخاص الذي أعدته حول العدوان الإسرائيلي وتدابيراته على حالة الحقوق الأساسية لمواطني قطاع غزة، بما فيها الحصار المفروض على القطاع منذ 15 عاماً.

وشدد الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة للجنة التي ترأسها السيدة نافي بيالي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سابقاً على أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تعتبر تشكيل هذه اللجنة خطوة مهمة نحو تحميل دولة الاحتلال المسؤولية عن انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضد الشعب الفلسطيني، كما ترحب الهيئة بالتكليف المفتوح للجنة بدراسة جذور وأسباب الانتهاكات المستمرة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتحقيق في الجرائم ذات البعد العنصري المرتكبة داخل الخط الأخضر، معرباً عن أمله في أن يشكل عمل هذه اللجنة خطوات ملموسة في اتجاه محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان،



الهيئة تستعرض تقريرها الموازي للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمام لجنة العهد الدولي

في إطار جهودها في استخدام الآليات الدولية لتعزيز حالة حقوق الإنسان الهيئة المستقلة تستعرض تقريرها الموازي الخاص بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمام الفريق العامل للجنة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المسائل التي ستوجهها اللجنة لدولة فلسطين، وذلك انطلاقاً من دور الهيئة المستقلة كهيئة وطنية تتمتع بالعضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والذي حافظت فيه على تصنيف (أ) منذ العام 2005.

والسيادة المنقوصة للسلطة الفلسطينية الا انه يترتب عليها بعض الالتزامات وفق القانون الدولي بما فيها التزامات وفق العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ويأتي تقديم الهيئة تقريرها من أجل المساهمة في وضع قائمة

وبين الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة والذي قدم التقدير أمام اللجنة أن الاحتلال الإسرائيلي هو العائق الأساسي أمام تمتع المواطنين الفلسطينيين بحقوقهم الأساسية بما فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشيراً إلى أنه وبالرغم من الصلاحيات المحدودة

واستعرضت الأستاذة خديجة زهران مدير دائرة السياسات أبرز القضايا التي لم يشر إليها تقرير دولة فلسطين، والفجوات الحقوقية على صعيد التشريعات والسياسات والممارسات القائمة، بما فيها غياب خريطة طريق لإدماج الاتفاقيات الحقوقية الدولية في النظام القانوني والقضائي، وعدم وجود نص دستوري أو قانوني صريح يوضح القيمة القانونية للاتفاقيات الدولية في فلسطين.

أما على صعيد الحق في العمل فقد جاء في التقرير «بالرغم من وجود التشريعات والاستراتيجيات الوطنية والإجراءات لإعمال الحق في العمل، ما زال هناك ضعف في التدابير المتخذة كحجم الموازنات المرسودة لإعمال هذا الحق وكفائتها، وآليات التشبيك مع أطراف العمل الثلاثية لزيادة استيعاب العاطلين عن العمل، وتعزيز سياسة المساهمات الاجتماعية بين القطاع الخاص والحكومة، فما زالت نسبة البطالة آخذة في الارتفاع حيث بلغت في العام 2020 ما نسبته 26.6%».

ودعت الهيئة اللجنة إلى حث الحكومة الفلسطينية على ضرورة تطوير قانون الضمان الاجتماعي بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني والهيئة، ليشمل شرائح أوسع من الفلسطينيين كالضمان ضد البطالة، والأمومة، وفئة العمالة غير المنتظمة، والفئات الأكثر هشاشة اقتصادياً، وضرورة

إعمال مبدأ المساواة بين العاملات في القطاعين العام والخاص في الحقوق والالتزامات وعدم التمييز بناء على قطاع العمل.

وكشف تقرير الهيئة عن عدم وضوح حجم الموازنات المخصصة للأطفال ضمن ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية في تقرير الدولة، وخلوه من قاعدة بيانات مكتملة بشأن كبار السن، للمساهمة في رسم سياسات ووضع خطط واستراتيجيات تساعد على بناء مؤشرات يُقاس من خلالها حالة حقوق المسنين في فلسطين، مع عدم وجود قانون خاص بهذه الفئة.

كما لم يتطرق تقرير دولة فلسطين إلى الإشكاليات التي يعاني منها مواطنو قطاع غزة للحصول على حقهم في غذاء كافٍ. وفيما يتعلق بإعادة الإعمار في قطاع غزة، لم يتطرق تقرير دولة فلسطين إلى السياسات المعتمدة لاستكمال إعادة الإعمار في القطاع جراء العدوان الحربي الإسرائيلي عام 2021، فالمعلومات تشير إلى أن إعادة أعمار قطاع غزة بعد

العدوان الحربي الإسرائيلي 2014 انجز بنسبة تقارب الـ 70% فقط.

أما عن الجانب الصحي، فلم يُشر تقرير دولة فلسطين إلى السياسات اللازمة لتطوير النظام الصحي في ظل الزيادة السكانية الطبيعية والتي تقارب 2.5% من العدد الإجمالي للسكان، والزيادة المستمرة في عدد كبار السن، وفجوات الرعاية الصحية التي كشفتها جائحة كورونا.

وتقدم الهيئة مداخلتها المكتوبة وتقاريرها الموازية للعديد من اللجان التعاقدية، كتقريرها الموازي لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتقريرها الموازي لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، وتقرير الظل لاتفاقية حقوق الطفل.

وتستمر الهيئة في متابعة تنفيذ الجهات ذات العلاقة للتوصيات الختامية الصادرة عن كافة اللجان التعاقدية وذلك وصولاً إلى التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقيات، بما يعزز حقوق الإنسان الفلسطيني ويرتقي بها.



الندوات والمؤتمرات الدولية

احياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تنظم ندوة سياسية حول سياسات الاحتلال التمييزية

أوصى رؤساء وممثلون عن المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الشريكة، ونشطاء وممثلين عن مؤسسات دولية وجماعات تضامن مع الشعب الفلسطيني بضرورة التأكيد على عالمية القضية الفلسطينية والتعاطي معها من منظور إنساني، ودعم شرعية الشعب الفلسطيني، والدفع باتجاه مساءلة الاحتلال على جرائمه العنصرية المستمرة، وضرورة الوقوف إلى جانب المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، ودعم جهود الهيئة المستقلة في عملها بتوثيق جرائم الاحتلال ودعم حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام.

جاء ذلك في الندوة الإلكترونية التي نظمتها اليوم، الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بعنوان (سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التمييزية تجاه الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة)، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1977، ويصادف 29 تشرين ثاني من كل عام.

هدفت الندوة إلى تسليط الضوء على

الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديد خطوات وآليات مواجهتها في المستقبل لتجسيد وتفعيل وتقوية التضامن الدولي ومن أجل تعزيز حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

وتحدث في الندوة التي ترأسها الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، الأستاذ سلطان الجمالي المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأستاذ عصام عاروري المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والسيد شيخ نيانغ، رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، والأستاذ ريتشارد فولك المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، والأستاذ صالح حجازي ممثلاً عن منظمة العفو الدولية، والأستاذة سحر فرنسيس مديرة مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

وأكد الجمالي على عدالة القضية الفلسطينية «فلا يوجد قضية في العالم أحق من القضية الفلسطينية وهذا ما تؤيده عشرات القرارات

للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلا أن الاحتلال ما زال قائماً ومستمراً بخطة الاستيطانية السرطانية التي تستهدف سلب ما تبقى من فلسطين التاريخية، لجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً وذلك لأن الحقوق لا تمنح أو تعطى بالتمني بل بالعمل والإرادة؛ ونحن أمة تملك الأسباب والأدوات لحماية حقوقها، لذلك علينا أن لا نرتهن إلا لمصلحة قضيتنا، ما يتحقق بداية بإنهاء انقسام البيت الفلسطيني وتوحيد جهوده».

وشدد الجمالي على أن ازدواج المعايير والإفلات من العقاب، وما سببه من ارتفاع عدد الانتهاكات كمّاً ونوعاً، لذلك لا بد لنا من التعاون والتضامن لنصرة الشعب الفلسطيني حتى رفع الظلم عنه وتمكينه من تقرير مصيره، والدفع باتجاه تنفيذ الدول لالتزاماتها كطرف ثالث وفق القانون الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. مؤكداً على استمرار الشبكة العربية بتشجيع الأخوة في فلسطين لتوحيد البيت الداخلي باعتباره أسس الحلول، واستمرارها بحراكها الحقوقي ضمن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ومؤازرتها للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين وشركائها وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان منظمات وأفراد؛ في الدفاع عن حقوق الشعب العربي الفلسطيني بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي حتى النصر.

من جانبه أوضح عاروري أن دولة الاحتلال لا ترى في الفلسطينيين سوى مجرد مشكلة ديمغرافية، ولمواجهة هذه المشكلة باتت سياسات الاحتلال مبنية على الهندسة العرقية، بتجزئة الشعب الفلسطيني وشرذمته، بفصل فلسطينيي ال 1948 عن فلسطينيي المناطق المحتلة عام 1967، فصل قطاع غزة ليس جغرافياً فقط، عن الضفة الغربية، وعزل القدس عن كليهما، ومن أجل فرض السيطرة العرقية لشعبها المختار، والاستيلاء على كافة مقدرات بقاء شعبنا من أرض ومياه وما تحت الأرض وفي الهواء، وبناء سياسة لإدامة الاحتلال تقوم على أربع ركائز هي، تعزيز الاستيطان الصهيوني للأرض الفلسطينية، وممارسة سياسة تهجير قسري Forcible Transfer بحق المواطنين الفلسطينيين، وبناء منظومة تحكم وسيطرة جوهرها الأبرتهاد، وتقويض مقومات صمود وبقاء الشعب الفلسطيني ودفعه للهجرة.

وبين عاروري أن دولة الاحتلال تحشر الفلسطينيين في مساحة 8% من فلسطين التاريخية، مقسمة الى 272 جزيرة ومعزلة تفصلها الجدران والأسلاك والعوائق الترابية والطبيعية وتغلق عليهم بوابات جعلت معازلنا تشكل أكبر سجون هذا الكوكب، مع فرض حالة سجن على أكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة، مع فارق أن السلطة التي تسجن الناس مجبرة على توفير احتياجاتهم من الطعام والشراب والكهرباء

والدواء، بيد أن سلطات الاحتلال تدير سجننا على نفقة المجتمع الدولي باعتماد أكثر من 85% من أهلنا في قطاع غزة على المعونات الإنسانية. وهذا كله متزامن رفض إسرائيل لأي حلول سياسية، ولا حتى مفاوضات من أي نوع، فنحن لا نسمع غير لغة التهديد والوعيد والتوسع والهدم والتشريد. وربما يجسد سياسة غطرسة القوة قيام مندوب اسرائيل بتمزيق تقرير مجلس حقوق الانسان على منبر الأمم المتحدة في بث حي ومباشر أمام كافة شعوب الأرض وحكامها.

وفي مداخلته بعنوان فلسطين في المشهد القانوني الدولي، أشار فولك إلى أن الأسرة الدولية تهاجم من ينتقد إسرائيل وتتهمهم باللاسامية، مشدداً على أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة لا يمكنهما تغيير سلوك إسرائيل دون مساءلتها سياسياً، وتطبيق ما ينص عليه القانون الدولي، لافتاً إلى أن حرب الشرعية يربحها الفلسطينيون وتخسرهما إسرائيل والتاريخ يكتبه نضال الشعوب وليس قوة السلطة الحاكمة.

وشدد فولك على أن إسرائيل تعتمد على أساليب متطرفة من القوة والاستغلال وهذا ما يعزز صورتها كدولة عنصرية تحمل شهادة كولونيالية من الحكومة البريطانية التي منحتها إياها قبل نحو قرن من الزمان، ولا تزال تعارض قرارات الأمم المتحدة التصالحية وتظهر أنها ليست مهتمة بحلول وسطية بل باستخدام الدعم الإقليمي

المتاح لها وقوة السلاح وفرض الاحتلال.

كما أكد على أهمية حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني والنضال السياسي المتواصلين، التي باتت تبعث على التفاؤل أكثر من أي وقت مضى، وتهيئ فرصة مناسبة لتطبيق مضامين حقوقية مهمة تحفظ حقوق الفلسطينيين التاريخية.

وحول ممارسات سلطات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967 تحدث حجازي عن ضرورة وجود تحرك رسمي يرقى إلى مستوى التضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني، داعياً إلى أن يكون يوم التضامن بداية جديدة فيها إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان بغض النظر عن أي طرح سياسي، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل جدي، وإن يتم إجراء تحقيق فعال من قبل لجان تقصي الحقائق خاصة داخل إسرائيل على ما تقوم به من جرائم بحق الفلسطينيين، مؤكداً أنه لا يمكن تحقيق السلام دون تحقق العدالة على المستويين الشعبي والرسمي.

من جانبها، أكدت فرنسيس أن الأمر العسكري الإسرائيلي الذي يمنح جيش الاحتلال تصريحاً بملاحقة 6 مؤسسات فلسطينية واعتبارها «منظمات إرهابية»، يعبر عن عدم احترام القانون الدولي في التعاطي مع القضية الفلسطينية وذلك بسبب غياب المساءلة من قبل المجتمع الدولي منذ عقود لدولة



القانون الدولي والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.

وأكد نيانغ على مواصلة العمل لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، وبذل قصارى الجهود للدعوة إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير وبناء الدولة.

وخلصت الندوة إلى جملة من المخرجات التي أكدت على استمرارية الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالحث والعمل على تعزيز أدوات القانون الدولي، والتأكيد على موقفها إزاء القرار الإسرائيلي بوسم مؤسسات فلسطينية بالإرهاب، والدفع باتجاه دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية، والعمل على توفير المعلومات والتوثيقات للجنة تقصي الحقائق الدائمة المشكلة من مجلس حقوق الإنسان بشأن انتهاكات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي.

اليمنية الإسرائيلية المتطرفة التي تركز على عمل المؤسسات الحقوقية الفلسطينية التي تعني بدعم السكان في المناطق المهمشة، أو قضايا الأسرى، أو المعنية بمتابعة ملفات في المحكمة الجنائية الدولية.

وتحدث السيد نيانغ عن الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، مبيناً أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة من المجتمع الدولي، لا تزال القضية الفلسطينية دون حل، ولا تزال إسرائيل تعمق احتلالها من خلال توسيع المستوطنات غير القانونية، ومصادرة الممتلكات والمباني وهدم البيوت وتهجير العائلات الفلسطينية قسراً، واعتقال المدنيين، مما يكرس عدم الاستقرار. وأضاف أن هذا الوضع المتدهور بشكل مستمر يذكر بدور المجتمع الدولي الذي أصبح اليوم اهم من أي وقت مضى، ما يتطلب بذل المزيد من الجهود الجماعية لتحقيق سلام عادل وشامل على أساس

الاحتلال، ما جعلها تتجراً على تصنيف مؤسسات وطنية فلسطينية تعمل منذ عقود وهي جزء من المجتمع المدني الفلسطيني الذي يتعرض لهجوم وملاحقة من قوات الاحتلال، والأمر العسكري يتيح لقوات الاحتلال إغلاق هذه المؤسسات بصورة فعلية وبشكل مباشر، بموجب القانون الإسرائيلي.

وشددت فرنسيس على ضرورة توافر ضمانات التقاضي العادلة امام المنظومة العسكرية الإسرائيلية، وممارسة الضغط من خلال الحملة التي بدأتها المؤسسات الست بالتعاون مع المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية والاستمرار في الضغط على المستوى الرسمي الدولي بعدم التعاطي مع قرار دولة الاحتلال وعدم الاعتماد على المواد السرية وتوفير الحماية للمؤسسات الفلسطينية. مشيرة إلى تكثيف أشكال الملاحقة من قبل المؤسسات

مؤتمر «فلسطين والقانون الدولي: الفاعلية والأفق»



شاركت الهيئة المستقلة منظمة القانون من أجل فلسطين وكلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت في تنظيم مؤتمر (فلسطين والقانون الدولي: الفاعلية والأفق)، وهو المؤتمر الأول للمنظمة، والذي تم عقده عن بعد يوم الإثنين 29 تشرين ثاني/نوفمبر 2021، في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بعد مرور أكثر من 45 سنة على اعتماد هذا اليوم من قبل الجمعية العامة.

وشارك في أعمال المؤتمر نحو 450 شخصاً، جلهم من خبراء القانون الدولي ومحامين دوليين، وأساتذة جامعات عريقة متخصصة في شتى تخصصات العلوم الإنسانية، وعدد كبير من النشطاء وقيادات العمل المدني من أجل فلسطين من مختلف أنحاء العالم.

وجمع المؤتمر ما بين البث الافتراضي عبر منصة ويبينار، والحضور الوجاهي في أربع جامعات فلسطينية هي جامعة بيرزيت، وجامعة القدس، وجامعة الأزهر والجامعة الإسلامية، من خلال استضافة جلسات نقاشية ضمت كبار الخبراء في الموضوعات المطروحة، ومنهم المقررين الخواص للأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية على مدار الـ 20 سنة الماضية: جون دوغارد، وريتشارد فولك، ومايكل لينك. إلى جانب خبراء فلسطينيين وعرب في القانون والسياسة والإعلام.

وناقش المؤتمر وضع فلسطين في

في السيادة على أرضه المحتلة سنة ١٩٦٧، كونها حقوق غير قابلة للتشكيك. لكنها في المقابل تُواجه بإجراءات الاحتلال غير الشرعية كالاستيطان وضم الأراضي وجرائم بحق الإنسانية، التي تلقى قبولاً في الأوساط الحقوقية والقانونية والدولية بشكل غير مسبوق ووجود حالة من العجز المستمر للقانون الدولي في توفير الحماية للفلسطينيين أو في تطبيق القرارات الصادرة بوقف الانتهاكات وإنهاء الاحتلال، موضحاً أنه بالرغم من وجود قانون دولي إلا أنه لم يؤد إلى إنهاء الاحتلال إلا أن له فوائد عملية من دونها سيكون الوضع أسوأ.

وبيّن الدويك أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تسعى لتعزيز

الأمم المتحدة: الثابت والمتغير، الراهن والمستقبل. إضافة إلى تناول منظور القانون الدولي للقضايا تحت الاحتلال وفاعلية التدويل (القدس والأسرى نموذجاً)، كما ناقش المشهد القانوني الدولي فيما يتعلق بفلسطين: الفرص والتحديات بين الأكاديميا والإعلام والمجتمع المدني. وفي جلسة المقررين الخواص، أكد البروفيسور مايكل لينك، المقرر الخاص الحالي للأمم المتحدة أن الأمم المتحدة وجمعيتها العامة تم شلّها بفعل التدخل الأمريكي، وتحدث حول سبل تفعيل الأمم المتحدة.

وأكد الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة في كلمته الافتتاحية لأعمال المؤتمر على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه

تفعيل الأمم المتحدة.

وفي ختام المؤتمر، شكر عضو مجلس الأمناء الدكتور أحمد خليفة، بالنيابة عن منظمة القانون من أجل فلسطين والشركاء، جميع الحضور ودعا المهتمين بالقضية الفلسطينية من جميع دول العالم، من باحثين وقانونيين وعلماء ومختصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ونشطاء مجتمع مدني إلى مزيد من هذه الفعاليات وإلى العمل على تطوير استراتيجيات ومشاريع هادفة لأثر أكبر في سبيل تحقيق الحقوق الفلسطينية.

ومنظمة القانون من أجل فلسطين، هي منظمة غير حكومية مسجلة في المملكة المتحدة والسويد، تعمل على تطوير حالة القانون الدولي في فلسطين وإثراء المحتوى القانوني الموضوعي عن فلسطين وبناء القدرات القانونية للمحامين الدوليين وأخصائيي القانون المعنيين في الشأن الفلسطيني.

الباحثين والمحامين والخبراء المهتمين بالقضية الفلسطينية، وذلك باعتبار أنه أتى في ختام الموسم الأول لملتقى القانونيين من أجل فلسطين، أحد المشاريع الرائدة لمنظمة القانون من أجل فلسطين، والذي ضم حتى الآن قرابة 1000 عضو من مختلف دول العالم حتى الآن. وفي ختام هذه الفقرة، أعلن البروفيسور أحمد خليفة، عضو مجلس أمناء المنظمة، عن إطلاق الموسم الثاني من الملتقى بالشراكة الكاملة مع منظمة النهضة العربية للديموقراطية والتنمية. استضاف المؤتمر كذلك الفنانة آية خلف، ابنة قرية جت المثلث، والحاضرة في حي الشيخ جراح المهدد بالتهجير، في فقرة فنية تتضمن أغاني من الفلوكلور الفلسطيني.

وفي جلسة المقررين الخواص، أكد البروفيسور مايكل لينك، المقرر الخاص الحالي للأمم المتحدة أن الأمم المتحدة وجميعها العامة تم شلها بفعل التدخل الأمريكي، وتحدث حول سبل

الوعي في القانون الدولي، وتوظيف آلياتها المختلفة في إنهاء الاحتلال، وتعمل مع شركائها في المجتمع المدني الفلسطيني على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية، والتفاعل مع الآليات الدولية المختلفة من أجل تعزيز حقوق الانسان في فلسطين.

من جهته قال البروفيسور جون دوغارد المقرر الخاص السابق والقاضي الدولي الجنوب افريقي، أنه بينما كان للأمم المتحدة دور مهم في إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، إلا أن دور الأمم المتحدة في فلسطين «مخيب للآمال»، وطالب بدور جدي يتجاوز الخطابات. بينما قال البروفيسور ريتشارد فولك، المقرر السابق أيضا، أن السلوك الاسرائيلي المتخبط، هو علامة ضعف لا قوة، وطالب بفرض منع تسليح على اسرائيل، وواقفه المتحدثون الآخرون بدوهم.

وخصص المؤتمر جلسة مهمة لنقاش سبل التشبيك والعمل المشترك بين

المشاركة في ندوة احتفالية بمناسبة اليوم العالمي للتضامن الإنساني نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع هيئات دولية



مشاركة الهيئة المستقلة في الندوة الاحتفالية التي نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة (اليوم العالمي للتضامن الإنساني) بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، جاءت من خلال ورقة قدمها مديرها العام الدكتور عمار الدويك بعنوان، صون الأمن والسلم الدوليين يستند على التضامن في احترام وتعزيز قرارات الشرعية الدولية التزامات الطرف الثالث وفق القانون الدولي، أشار فيها إلى ان هناك مجموعة من القواعد في القانون الدولي تعتبر من الأهمية بمكان بحيث يقع

على عاتق جميع الدول احترامها سواء كانت الدولة طرفاً في النزاع الدولي أم لا وسواء تأثرت بشكل مباشر بالانتهاكات لهذه القواعد أم لا، ومن هذه القواعد تحريم العدوان، ضم أرض الغير بالقوة، الإبادة الجماعية، المخالفات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الانساني، الفصل العنصري، والجرائم ضد الإنسانية، العبودية والاتجار بالبشر، وغيرها من القواعد الامرة في القانون الدولي. وأشار انه وفق قواعد القانون الدولي المستقرة في حال الانتهاك الجسيم والممنهج لقاعدة أمرة من قواعد القانون الدولي، يجب على الدول أن تتعاون من أجل إنهاء أي انتهاك جسيم، وأن لا تعترف أي دولة بشرعية وضع ناشئ عن انتهاك جسيم، وأن لا تقدم أي عون أو مساعدة للمحافظة على هذا الوضع. وفي هذا السياق أشار الدويك الى استنكار ما يجري من صفقات تطبيع مجاني مع الاحتلال الإسرائيلي وفتح الأسواق في بعض الدول لمنتجات المستوطنات، في مخالفة جسيمة للالتزامات الواردة في القانون الدولي.

أكد السيد سلطان الجمالي المدير التنفيذي للشبكة العربية سعي الشبكة لتكريس التضامن بجميع أشكاله وعلى مختلف المستويات، مشدداً على إيمان المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية بوحدة وعالمية مسيرة حقوق الإنسان، وبمبدأ عدم ترك أحد بالخلف، وهذا ما تمثل في خطط الشبكة الاستراتيجية وانفتاحها وتعاونها مع جميع أصحاب المصلحة في إطار عملها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

من جانبه شدد السيد فريد حمدان ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على أهمية التعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خاصة في هذه الأزمة الوبائية الخائفة للتأكيد على قيم حقوق الإنسان التي تستند على المساواة الكرامة والحقوق للجميع، مشيراً إلى أن يوم التضامن العالمي يمثل مناسبة هامة لتعزيز الحوار العالمي للقضاء على الفقر والجوع وتمتع الجميع بصحة جيدة كأحد محاور أهداف التنمية المستدامة.

واعتبرت الدكتورة مهيمناز العوضي مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في «الإسكوا» أن مفهوم التضامن العالمي يمثل

أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب، كون التضامن العالمي أمراً بالغ الأهمية لتكريس التعااضد بين الشعوب لمكافحة الفقر وتقليص الفجوات التمييزية، وبينت أن جائحة كورونا خلفت معضلات إنسانية واجتماعية واقتصادية عميقة في مختلف البلدان العربية تقديرات «الإسكوا» تشير إلى أن الدول العربية ستسجل 42 مليار دولار خسارة خلال العام 2020 وفقدان ساعات عمل ما يوازي 15 مليون وظيفة في الربع الثالث منه.

وفي المحاور التي تضمنتها الندوة قدم الأستاذ فريد حمدان ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورقة حول التضامن الدولي كوسيلة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها ومقاصدها.

والسيد أكرم خليفة ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» ورقة عمل حول، اتجاهات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على المرأة والفتاة الفلسطينية. وتطرق البروفيسور بوزيد الزهاري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر رئيس اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بجنيف لمفهوم التضامن الإنساني وحقوق الإنسان في مواجهة جائحة كوفيد 19.

وقدم السيد غفار العلي المستشار القانوني للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعريفاً حول المؤتمر الدولي الذي ستنظمه الشبكة العربية مع شركائها في الدوحة بتاريخ 1-2/6/2021، حول: التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة للعام 2030-محورية الهدف 16 « السلام والعدل والمؤسسات القوية».

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حددت في قرارها 60/209 التضامن باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وأعلنت 20 كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوماً دولياً للتضامن الإنساني، والتزمت الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالقضاء على الفقر باعتبار ذلك حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية.

المؤتمر الدولي حول تعزيز المساءلة والمحاسبة الجنائية لجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.. فلسطين نموذجاً



والشقيق لفلسطين، ومصر لأنها دائماً هي قلب العروبة النابض وهي الدولة الحاضنة لكل العرب“.

وطالب الطراونة بإنشاء تحالفات عربية وتوحيد الجهود العربية، وتقديم الدعم لوفد الفلسطيني في إعداد المرافعات موضحاً أن إسرائيل تخشي المحكمة الجنائية بدليل لديها قائمة أسماء بنحو 250 اسماً تحذرهم دائماً من السفر إلى دول أعضاء بالمحكمة الجنائية الدولية، وتعمل على شطب أسمائهم من القوائم، مشدداً على أهمية وضرورة بعد المحكمة عن محاولات التسييس التي تتعرض لها قائلاً «نحن معركتنا قانونية بحتة دفاعاً عن الحق، ونحن على استعداد أن نتقاضه ونقاضي» مع التأكيد على أهمية تفعيل النشرات الدولية والانتربول على الصعيد العالمي والعربي.

وأكد الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - فلسطين في كلمته على أن التحرك الفلسطيني في الإطار الدولي ليس حديثاً،

الجلسة الثالثة بعنوان «سبل تعزيز الجهود لدعم تحقيقات المحكمة» برئاسة الدكتورة نفين مسعد، أستاذ العلوم السياسية، وتحدث خلالها كلا من الدكتور محمد الطراونة، القاضي محكمة التمييز بالأردن افتراضياً عبر «زووم»، وعمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين، وسهير زقوت، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان - فلسطين، ومعتز قفيشة، ممثل نقابة المحامين الفلسطينية عن بعد عبر تقنية زووم.

وأكد الطراونة في كلمته أن الطرف الإسرائيلي يتسلح بفرض الأمر الواقع وشبكة علاقات دولية، مضيفاً «نحن نريد الإنجاز والبناء على ما سبق، وقال «اجتماعنا بالقاهرة له دلالة كبيرة أن مصر لن تتخلي عن القضية الفلسطينية فلسطين معترف بها من 138 دولة حول العالم مضيفاً، المعركة طويلة ولنا عبرة في التجربة المصرية في استرداد طابا كاملة، وتابع «كلا من مصر والأردن عليهما دوراً محورياً في القضية الفلسطينية، الأردن لأنها الجار

بحضور نخبة من 70 مشاركاً بينهم سياسيين، قضاة، خبراء عرب وفلسطينيين ودوليين في القانون الدولي والجنائي، وأكاديميين في العلوم السياسية وشخصيات رسمية من وزارة الخارجية الفلسطينية وجامعة الدول العربية، واتحاد المحامين العرب، ومنظمات غير حكومية مصرية وعربية، وقيادات لمنظمات فلسطينية رائدة في مجال حقوق الإنسان، وإعلاميين، إضافة إلى مشاركات افتراضية عن بعد بسبب تعذر حضور مشاركة البعض نظراً للظروف العالمية التي فرضتها جائحة كورونا، تم تنظيم المؤتمر الدولي حول (تعزيز المساءلة والمحاسبة الجنائية للجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.. فلسطين نموذجاً)، والذي عقد على مدار يومي 22 و23 مارس آذار 2021. نظم المؤتمر بالشراكة بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبالتعاون مع كل من الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وشهد اليوم الثاني عقد جلستين وجاءت

لها مكانة هامة في توثيق الجرائم، ويجب استغلال السوشال ميديا في هذا التوثيق، ويجب أن لا نغفل جهود الدول الأعضاء في المحكمة وضرورة التواصل مع تلك الدول ودعم المحكمة ومساعدة المدعي العام في إجراءات التحقيقات ومن ثم فإن المهمة ستكون عسيرة لأن إسرائيل لن تسهل عمل المدعي العام.

واقترح سلطان الجمالي، في كلمته قائلاً بعد التداول مع الشركاء نقترح تشكيل فريق متابعه يتكون من مركز الميزان ومركز الحق والمجلس القومي والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية والهيئة المستقلة الفلسطينية على أن يجتمع الفريق لوضع المهام وتوزيع الأدوار وخطة عمل لدعم الجهود أمام المحكمة الجنائية.

وشهدت الجلسة مداخلة من عصام يونس، أكد خلالها أن المحكمة ليست موضوعاً سياسياً بل هي قضية عدالة بامتياز، محذراً من أن غياب المحاسبة معناه ان مسلسل الجرائم سوف يستمر ولن ينتهي.

وفي ختام المؤتمر ألقى علاء شلبي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، البيان الختامي للمؤتمر والذي دعا إلى البناء على الجهود السابقة للمجتمع المدني العربي والفلسطيني في إعداد ملفات قضايا ضد مجرمي الحرب من سلطات الاحتلال، والعمل على تلافي أي أخطاء قد ارتكبت في هذا الصدد، وبذل الجهود لحث الدول العربية والدول الحليفة من أجل دعم وتعزيز حماية المحكمة الجنائية الدولية وقضاتها من



التحالف مستعد لتوفير الدعم المالي للمحكمة إذا جففت منابع المالية للمحكمة وتوفير الخبرات ومحاولة التصدي للضغوط التي تتعرض لها المحكمة. وحذر معتز قفيشة، ممثل نقابة المحامين الفلسطينية عن بعد عبر تقنية زووم، من أن التعامل مع المحكمة صعب جداً ويحتاج إلى وقت كبير وجهد، موضحاً أن إعداد المذكرة سيستغرق أكثر من ثلاثة أشهر، واعتبر أن ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة هو جريمة تطهير عرقي ويجب العمل لا إثبات ذلك، مشدداً على أهمية والتأكيد على الجانب العلمي والقانوني والفني والأكاديمي.

في سياق متصل، عقدت الجلسة الرابعة بعنوان «نحو تشكيل تحالف دولي لدعم جهود المساءلة والمحاسبة» برئاسة الدكتور صلاح سلام، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، وتحدث خلالها كل من: سلطان الجمالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات، والدكتور حازم عتلم، أستاذ القانون الدولي - مصر، والدكتور أيمن سلامة أستاذ القانون الجنائي - مصر وقال الدكتور أيمن سلامة أن فلسطين منذ انتهاكات العام 2008 أصبح

وضرورة مراجعة تشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية لمتابعه انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية وتفعيل دورها خصوصاً بعد وفاة الدكتور صائب عريقات.

وطالب الدويك بضرورة مراجعات التشريعات الفلسطينية بما يتواءم مع قوانين المحكمة الجنائية الدولية، وميثاق روما، ونأمل على الصعيد العربي والدولي أن يخرج هذا المؤتمر بلجنة تتكون نواتها من المجتمعين تضم فيما بعد آخرين تسمى لجنة متابعة المحكمة الجنائية الدولية، وتبسيط الضوء على اعتداءات تقع على المدافعين حقوق الإنسان المتعاونين مع المحكمة.

بينما قال سمير زقوت مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان بفلسطين في كلمته، يجب أن نتوحد ونعمل كفريق عمل واحد حتى يسهل علينا اتخاذ القرار، مضيفاً الاحتلال يحاول أن يتذاكى بإنشاء آليات ليثبت أنه متماشي مع النظام العالمي، وتابع نحن يجب أن نشتبك مع تلك الآليات لنثبت فشلها، مؤكداً أصبح اليوم مثبت أنه لا يوجد نظام عدالة في إسرائيل. وطالب زقوت بضرورة العمل على بناء تحالف عربي حاضن وأن يكون

حملات التهديد والترهيب من جانب سلطة الاحتلال والدول الحليفة لها. وكذلك حث المجتمع الدولي لمواجهة محاولات تسييس أعمال وتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية والاضعاف استقلاليتها.

وتضمن البيان الختامي أبرز ما اتفق المشاركون عليه وشمل العديد من النقاط المهمة، كانت أبرزها الترحيب بقرار المدعية العامة للمحكمة بدء التحقيقات وقرار الغرفة التمهيدية بالاختصاص المكاني الذي أكد ليدعم ما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري 2004 والذي يمثل رصيдаً إضافياً مهماً لحماية حق

الشعب الفلسطيني في كامل أراضييه المحتلة في يونيو حزيران 1967، والتأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضية حقوقية، وقضية عدالة بامتياز لتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

كما أوصي بالتأكيد على أن الصراع العربي مع سلطة الاحتلال لا ينتهي بتسويات أو ترضية مالية أو معنوية على نحو ما طرحته مبادرات مشبوهة، والتأكيد على أن الاصطفاف الوطني في مواجهة الاحتلال هو السبيل الأول يضع المجتمع العربي والدولي أمام مسؤولياته نحو القضية الفلسطينية.

ونوهت التوصيات إلى أهمية التأكيد على أن أي خطوات فردية من الدول الكبرى تخالف قرارات الشرعية الدولية لا قيمة لها على المستوى الدولي، بصرف النظر عن مدى تأثيرها في غير أصحاب القضية، على غرار قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والتأكيد على أن ولاية المحكمة الجنائية الدولية هي مكملة للولاية القضائية الجنائية الوطنية، مع أهمية أن تمارس الدول اختصاصها الجنائي على الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية.

المشاركة بندوة إقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

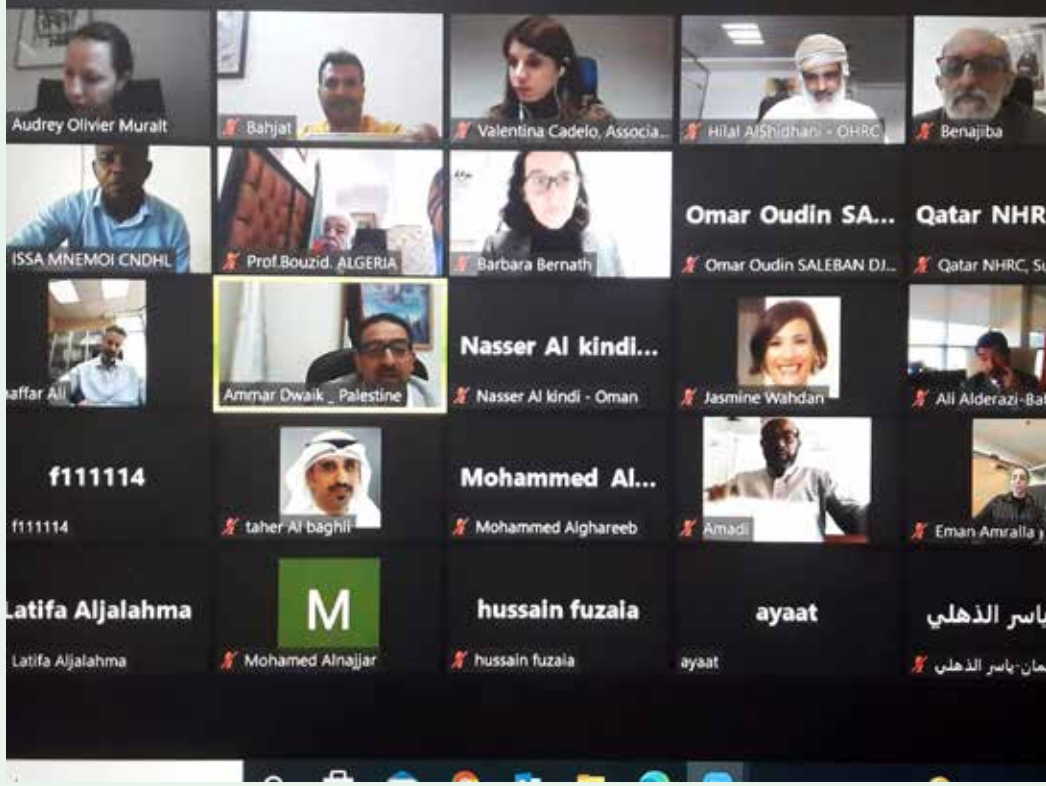
حول مبادئ «منديز» بشأن المقابلات الفعالة

القائمة على الاعترافات، للتقليل من مخاطر الإكراه والتعذيب وسوء المعاملة، مؤكدين أن حقوق الإنسان يجب أن تكون مصادرة خلال المقابلات للاستجواب، بعيداً عن أي شكل من أشكال التخويف وما يترتب عليها من آثار سلبية بحق المُستجوبين.

من جانبه قدم الدكتور عمار الدويك المدير العام للهيئة ورقة عمل حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمبادئ وتوعية جهات إنفاذ القانون بها، موضحاً دور الهيئة وما تقوم كآلية وطنية لمناهضة التعذيب في فلسطين إلى حين إنشائها بشكل مستقل، ومشاركتها في صياغة دليل للوقاية من التعذيب مع الشرطة، داعياً إلى تنظيم لقاءات تمكينية لممثلي المؤسسات الوطنية في العالم العربي تحتضنها الشبكة العربية بشأن هذه المبادئ، انطلاقاً من الدور المهم الذي تؤديه هذه المؤسسات في التعريف بالمبادئ والتوعية بها.

الهيئة المستقلة تشارك في الندوة التي نظمها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية منع التعذيب (APT)، حول مبادئ «منديز» بشأن المقابلات الفعالة، عبر تطبيق زووم، بهدف تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوقائية الوطنية المناهضة للتعذيب فيما يتعلق بإجراء المقابلات مع الأشخاص الذين يتم استجوابهم، والضمانات والممارسات الواجب مراعاتها من قبل جهات إنفاذ القانون، تحقيقاً للعدالة.

تحدث في الجلسة الافتتاحية كل من السيدة باربرا بيرنات الأمين العام لجمعية مناهضة التعذيب، والأستاذ سلطان بن حسن الجمالي المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان موضحين أهداف وأهمية المبادئ الجديدة بشأن المقابلات الفعالة للتحقيقات وجمع المعلومات، المعروفة أيضاً باسم «مبادئ منديز»، ودورها في توجيه الدول بشأن الابتعاد عن أنظمة العدالة الجنائية



الإنسان، ووجود إطار قانوني للمبادئ الستة، وتعزيز ثقافة واعية لها، ووجود آليات رقابية لإعمالها.

يُذكر أن «مبادئ منديز» الستة تنسب إلى «خوان منديز»، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تم تصميمها لحماية الحقوق الأساسية للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم وكذلك الضحايا والشهود، وتفعيل افتراض البراءة، فهي تمكن من إجراء المقابلات الفعالة من خلال جمع معلومات أكثر موثوقية ودقة، وفق معايير البحث العلمي القوي، والمعايير القانونية، والأخلاقيات المهنية، واعتماداً على الشفافية والمساءلة، من أجل احترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة.

كما تضمنت الندوة التعريف بمبادئ «منديز» ونشرها واستكشاف كيف يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استخدامها في المراقبة والحوار مع السلطات.

واستعرضت رؤى تلك المؤسسات فيما يتعلق بالمبادئ ونشرها وفرص التعاون مع أصحاب الواجب في ذلك، وسلطت الضوء على التحديات المتوقعة بخصوص تبني السلطات للمبادئ وتنفيذها.

وأوصى المشاركون من أعضاء وكوادر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بضرورة وجود آلية عمل لتطبيق هذه المبادئ خلال المقابلات التي تتم مع الأشخاص الذين يتم استجوابهم، وتحديد الخطوات الواجب القيام بها لاحقاً للوصول إلى العدالة، مشددين على ضرورة وجود إرادة سياسية لاحترام حقوق

لجنة تقصي الحقائق في موضوع تبادل لقاحات فايزر تسلم تقريرها لرئيس الوزراء

ترأست الهيئة المستقلة في لجنة تبادل لقاحات فايزر مع الجانب الإسرائيلي التي شكلها رئيس الوزراء. وكانت الهيئة قد طالبت، وفور حدوث مشكلة اللقاحات، بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لمعرفة حقيقة ما جرى في موضوع اللقاحات على أن تتكون من شخصيات طبية وحقوقية وقانونية للاطلاع على عقود توريد اللقاحات، بما يضمن الشفافية وعدم الوقوع بأخطاء ونشر النتائج بشكل علني.

د. نظام نجيب ممثل عن اتحاد المستشفيات والمراكز الاهلية والخاصة، د. سلوى النجاب ممثل عن مؤسسات المجتمع المدني في القطاع الصحي، د. باسم خوري ممثل عن الصناعات الدوائية في فلسطين. وقد عرض التقرير، الذي يقع في 30 صفحة إضافة الى

اتمت عملها، واستمعت إلى جميع من لهم علاقة بالموضوع واطلعت على الوثائق والأوراق ذات العلاقة، وكونت قناعتها بناء على ما توفر لها من معلومات ووثائق.

وتتكون اللجنة تقصي الحقائق من د. عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رئيساً،

وسلمت اللجنة المستقلة المشكلة بقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 2021/6/21 لمتابعة موضوع تبادل لقاحات فايزر مع الجانب الإسرائيلي، تقريرها النهائي لرئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية بتاريخ 6 تموز 2021، وجاء في كتاب تسليم التقرير بأن اللجنة قد



أخبار الهيئة

الإسرائيلي في المفاوضات ولم يبد أي حساسية أو اهتمام لاحتياجات الفلسطينيين الصحية، وتجاهل خطورة الحالة الوبائية في الضفة الغربية وقطاع غزة في شهري نيسان وإيار 2021، لم يعط موافقته النهائية على التبادل إلا في منتصف شهر حزيران عندما أصبح هو بحاجة إلى التخلص من اللقاحات التي شارف تاريخ صلاحيتها على الانتهاء.

3. الحاجة للقاحات وتوقيع اتفاقية التبادل ترى اللجنة، انه لم يكن هناك أي مبرر أو حاجة، سواء من حيث الحالة الوبائية في فلسطين أو من حيث توفر عدد كاف من الجرعات في مخازن وزارة الصحة، لتوقيع الاتفاقية مع الجانب الإسرائيلي بالشكل المستعجل الذي تم به أو قبول جرعات تنتهي صلاحيتها خلال اقل من أسبوعين (شهر حزيران). كما ترى اللجنة ان التوقيع على اتفاقيات التبادل، خاصة اتفاقية الصحة الفلسطينية مع الصحة الإسرائيلية، اتسم بالاستعجال وعدم الاخذ بعهد كبير من الملاحظات الفنية الجوهرية التي قدمها مدير عام الصحة العامة وأوصى بعدم التوقيع عليها بشكلها الحالي. وترى اللجنة ان الاتفاقية تضمنت شروطاً مجحفة بحق الفلسطينيين وغير متكافئة وتعفي الجانب الإسرائيلي من المسؤولية عن الجرعات، ولا تتضمن ادراج ملاحق توضح جدول التوريد، وتتضمن إشكاليات قانونية وسياسية أخرى أشار إليها التقرير. في المقابل، تم إدخال تعديلات على مسودة الاتفاقية بناء على طلب وزارة الصحة في مسألتين: الأولى ان الصحة الفلسطينية مسؤولة عن توزيع اللقاح في «الإقليم» أي في الضفة الغربية وقطاع غزة دون أي تدخل من الجانب الإسرائيلي، في حين أن الجانب الإسرائيلي كان يصر على استثناء قطاع غزة من الاتفاقية. والثانية، أن الاتفاقية مع الجانب الإسرائيلي لا تلزم الوزارة بكامل الكمية المنصوص عليها، وإنما اعتبرت العدد هو الحد الأقصى الذي يمكن تبادله.

4. تنفيذ عملية التبادل كذلك ترى اللجنة أن عملية

7 ملاحق، كيف بدأت فكرة التبادل وصولاً إلى توقيع الاتفاقيات مع شركة فايزر ومع الصحة الإسرائيلية واستلام أول شحنة من الجرعات بتاريخ 2021/6/18، ومن ثم ارجاعها بتاريخ 2021/6/21، كما يتعرض لدراسة وتحليل نصوص الاتفاقيات الموقعة، ويقدم عدداً من الاستنتاجات حول موضوع التبادل. وتشر اللجنة التقرير كاملاً مع عدد من الملاحق على الرابط التالي shorturl.at/pBJSU وفيما يلي الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة:

1. مسؤولية سلطة الاحتلال ترى اللجنة أنه كان يفترض أن يتم تحميل إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولية توفير لقاح مضاد لفيروس كورونا للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن إسرائيل تجاهلت مسؤولياتها القانونية والإنسانية تجاه المواطنين الفلسطينيين، ومارست الإبرتهائيد الصحي ضدهم.

2. إدارة ملف التبادل ترى اللجنة ان فكرة التبادل عندما طرحت في شهر نيسان وبداية أيار 2021، كانت فلسطين بحاجة إلى تسريع عملية توريد اللقاحات نظراً لعدم التيقن من إمكانية شركة فايزر من توفير لقاحات في شهري تموز وأب 2021، وقد كان المستوى السياسي على علم بموضوع التبادل، وكذلك دخلت أطراف دولية على الخط لتشجيع الفكرة لما اعتبرته بادرة لإعادة بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. تركت جميع التفاصيل الفنية والإدارية والقانونية لوزارة الصحة تديرها بشكل منفرد، وهذا يشكل خلافاً جوهرياً في إدارة ملف من هذا الحجم والحساسية والتعقيد من الناحية الفنية والسياسية والقانونية وكان يفترض في الجهات السياسية خاصة مجلس الوزراء وهيئة الشؤون المدنية استمرار متابعة الموضوع وعمل المراجعات اللازمة لمسودات الاتفاقيات (خاصة الاتفاقية مع الصحة الإسرائيلية) وتدقيقها من الناحية القانونية والسياسية، وهو ما لم يحصل. ماطل الجانب

التبريد التي مرت بها من لحظة استلامها من قبل الصحة الإسرائيلية من شركة فايزر إلى أن وصلت إلى الجانب الفلسطيني، فإن اللجنة ترى أن هذه الطريقة تخالف بشكل جوهري معايير التوزيع الجيد (Good Distribution Practices) والمنصوص عليها في جميع الاتفاقيات المتعلقة بلقاح فايزر بما في ذلك اتفاقيات التبادل. وبالتالي فإن اللجنة لا تستطيع تأكيد مأمونية الجرعات المستلمة، وتحذر من استعمالها.

5. تعتبر اللجنة ان استلام الجرعات بالشكل والطريقة التي تمت بها يشكل مخالفة وتقصير جسيمين من قبل المسؤول عن متابعة الموضوع. تؤكد اللجنة للمواطنين أن جميع الجرعات التي استلمت من الجانب الإسرائيلي بتاريخ 2021/6/18 تم ارجاعها كاملة بتاريخ 2021/6/21 ولم يتم استخدامها في الأرض الفلسطينية.

6. الإدارة الإعلامية كما ترى اللجنة ان الإدارة الإعلامية

تسليم اللقاح من الجانب الإسرائيلي يوم 18 حزيران 2021، لم تراعى البروتوكولات الفنية والدوائية المتعارف عليها، والمتبعة لدى وزارة الصحة الفلسطينية او الإسرائيلية، وأيضا خالفت بشكل جوهري أحكام الاتفاقية الموقعة بين الصحة الفلسطينية والصحة الإسرائيلية، واتفاقيات الصحة الفلسطينية مع شركة فايزر، وكان فيها استهتار وعدم شفافية من الجانب الإسرائيلي في التعامل مع موضوع نقل اللقاحات. كما ترى أن عملية الاستلام من قبل الصحة الفلسطينية لم تكن حسب البروتوكولات الفنية المعمول بها في استلام المواد الطبية الحساسة. حيث تم تكليف شخص بالاستلام وهو غير مختص وليست لديه الخبرة او التأهيل اللازم، ولم يتم طلب التوثيقات الضرورية التي تضمن سلامة وأمان الجرعات. وبسبب غياب مسجل البيانات (data logger) لدى تسليم اللقاحات، أو على الأقل وجود أي توثيق آخر بديل يوضح تاريخ اخراج الجرعات من الثلاجات عالية التبريد، وسلسلة



أخبار الهيئة

حزيران 2021 (ملحق رقم 6) بضرورة عدم استكمال عملية التبادل وعدم استلام أية لقاحات إضافية من الجانب الإسرائيلي لاعتبارات فنية تتعلق بالصحة العامة، إضافة إلى اعتبارات سياسية وقانونية تم توضيحها في التقرير.

9. اتفاقية فايزر الاصلية: تود اللجنة التأكيد ان اتفاقية التوريد الاصلية مع شركة «فايزر» في 2021/5/4 تمت حسب الأصول القانونية السليمة، وجرى مراجعتها من الدائرة القانونية، وصدر قرار بشأنها من مجلس الوزراء، وأن هذه الاتفاقية حصلت على سعر مميز للجرعات الامر الذي وفر على الخزينة العامة ملايين الدولارات.

10. المساءلة والمحاسبة واستخلاص العبر: أشار التقرير الى العديد من المخالفات والتقصير وضعف المتابعة والتنسيق من قبل مستويات عدة سياسية وادارية، وعليه توصي بضرورة ان تكون هناك مساءلة ومحاسبة لجميع من قصر او أهمل او لم يقم بما تتطلبه مهامه الوظيفية، وان يتم استخلاص العبر من أجل تلافي الأخطاء التي حصلت والتي أشار إليها التقرير. تؤكد اللجنة أن هذا التقرير ليس بديلا عن أي تحقيقات جنائية أو قضائية أو أي تحقيقات إدارية داخلية قد تقوم بها الجهات الرسمية المختصة.

لموضوع نقل اللقاحات اعترافا العديد من الإشكاليات والتناقضات، حيث لم يتم اعلام المواطنين الفلسطينيين عن اتفاق التبادل بشكل مسبق، وكانت الردود الرسمية مرتبكة وقدمت معلومات غير دقيقة ومتضاربة بعد صدور بيان رسمي إسرائيلي (ترى اللجنة ان البيان الاسرائيلي يهين الشعور الوطني الفلسطيني)، الامر الذي أثر سلبا على ثقة المواطنين ليس فقط بموضوع التبادل، وانما باللقاحات وعملية التطعيم بشكل عام.

7. الجانب المالي: لم تتضمن اتفاقيات التبادل (سواء بين الصحة الفلسطينية وشركة فايزر، او بين الصحة الفلسطينية والصحة الإسرائيلية) اية تعاملات مالية مباشرة بين حكومة فلسطين والطرف الإسرائيلي. بناء على ما ورد في مذكرة الاتفاق مع شركة فايزر بتاريخ 2021/7/16 وأيضا في الاتفاق بين وزارة الصحة الفلسطينية والإسرائيلية، لن تكون هناك تبعات مالية على الخزينة الفلسطينية نتيجة عدم استكمال عملية التبادل لباقي الجرعات. بالنسبة للجرعات التي تم استلامها ومن ثم ارجاعها، ترى اللجنة انه بسبب مخالفة الجانب الإسرائيلي لشروط الاتفاقية يجب التأكد من عدم قيام شركة فايزر بتوريد أية جرعات من حصة فلسطين إلى الصحة الاسرائيلية مقابل الجرعات التي تم استلامها ومن ثم ارجاعها (وعددها 93,600 جرعة). وهذا بحاجة الى متابعة قانونية من قبل الحكومة الفلسطينية. كما تؤكد اللجنة أنه لن يكون هناك فجوة في توريد التطعيمات حيث ان شركة فايزر باشرت بتوريد الدفعة الثانية من الجرعات منذ بداية شهر تموز الجاري، وبالتالي لن يكون هناك خطر على الصحة العامة بسبب نقص اللقاحات.

8. التوصية بعدم استكمال التبادل: وبناء على جميع ما ذكر، تؤكد اللجنة على توصيتها التي رفعتها الى رئيس مجلس الوزراء بموجب كتاب خطي بتاريخ 30

بمشاركة مسؤولين ومختصين الهيئة المستقلة تنظم ورشة عمل حول حبس المدين

النقاش الحقوقي حول هذه القضية المهمة، معتمدة على قراءة قانونية للقوانين الوطنية والأحكام القضائية ذات العلاقة، وإجراء مقابلات مع محامين وقضاة للتعرف على الجانب العملي لحبس المدين، والاعتماد على الزيارات الميدانية التي تنفذها الهيئة لمراكز الإصلاح والتأهيل.

افتتح الورشة الدكتور عمار الدويك المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مبيناً أن الهيئة بصفتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، نعتبر أن مراجعة حبس المدين لجهة حظر حبس المدين العاجز عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية، خطوة مهمة على طريق تعزيز منظومة حقوق الإنسان فلسطينياً بما ينسجم مع المعايير الدولية، داعياً إلى اعتماد بدائل تحفظ حقوق الدائنين مع الأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

بهدف تسليط الضوء على ورقة سياسات أعدتها الهيئة حول حبس المدين، والتي أكدت فيها على مطالباتها السابقة بحظر حبس المدين لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدى انسجماً مع المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه فلسطين في العام 2014، نظمت الهيئة المستقلة ورشة عمل بعنوان (حبس المدين في فلسطين) بمشاركة مختصين ومسؤولين وممثلين عن مجلس الوزراء، نقابة المحامين، جمعية البنوك، سلطة النقد، الشرطة القضائية ووزارتي العدل والاقتصاد الوطني، النيابة العامة، وصحفيين مختصين بالشأن الاقتصادي وعدد من المهتمين.

وتضمنت الورقة مختصراً لكيفية عمل نظام حبس المدين وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على طريق إثراء



أخبار الهيئة

وبين أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته (11) يحظر سجن الإنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدية، كون حبس المدين يمثل انتهاكاً للكرامة الإنسانية، فالأصل هو أن الذمة المالية للإنسان تضمن الديون وليس الجسد من يضمنها، وأن العمل بعكس هذه القاعدة فيه امتهان للكرامة الإنسانية.

الجلسة الأولى، والتي أدارتها الأستاذة لبنى كاتبة عضو مجلس مفوضي الهيئة، تحدث فيها الأستاذ أحمد الأشقر، قاضي سابق، محمد رجب صحفي مهتم بالشأن الاقتصادي، الباحث الحقوقي عمار جاموس، الأستاذ فادي عباس أمين سر نقابة المحامين.

عرض الأستاذ جاموس ورقة السياسات التي أعدتها الهيئة حول حبس المدين في فلسطين، مبيناً الإطار التشريعي لحبس المدين ومدى انسجام الواقع معه، وقال إن القانون ساري المفعول لا يجوز حبس المدين الذي يعجز فعلاً عن السداد، إلا أن القضاة في معظم الحالات لا يأخذون هذا بعين الاعتبار، لذلك تجد أن في الحبس أناساً معسرين. بالإضافة إلى الأسباب الداعية إلى حظر سجن المدين العاجز، مقدماً التوصيات التي تساهم في تجنب سجنه. وقدم الرجب مؤشرات اقتصادية عامة حول مصادر الاستدانة السائدة في فلسطين لا سيما الشيكات وأثرها على زيادة فرص تعثر المدينين وبالتالي زيادة فرصة تعرضهم للسجن، مشيراً إلى أن التداول بأوراق الشيكات بالملايين.

تحدث الأشقر حول السياسة القضائية

المتعلقة بصلاحيات حبس المدين، كون ذهنية السادة القضاة تتجه نحو استسهال إصدار أوامر الحبس، مشيراً إلى أن القانون الفلسطيني جيد، لكنه بحاجة لتعديلات تتم من خلال المجلس التشريعي وليس من خلال إصدار قرارات بقانون. وأشار إلى مسألة الإنفاذ القضائي لاتفاقيات حقوق الإنسان. من جهته اعتبر الأستاذ فادي عباس أمين سر نقابة المحامين أن موضوع الورشة فرصة هامة لإظهار موقف النقابة من موضوع حبس المدين، معتبراً أن إجراءات الحبس لا تتم إلا في أضيق الأحوال، وأن عملية الحبس تمر بإجراءات متعددة تبدأ بفتح الملف التنفيذي، مؤكداً أن ان حبس المدين يأتي بحق المقتدر الذي يرفض الالتزام، ومن غير الدقيق القول بأن المدين هو عرضة للحبس، وأن الغاء أمر الحبس دون وجود بدائل ناجعة في واقعنا يعتبر أمر في غاية الصعوبة.

الجلسة الثانية والتي أدارتها الأستاذة خديجة زهران مديرة دائرة السياسات والتشريعات الوطنية في الهيئة، تحدث فيها د. رابح مرار مدير البحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لحبس المدين، وتطرق إلى واحدة من أهم أسباب المديونية في فلسطين وهي سياسة الاقتصاد الحر التي أدت إلى الإفراط في الاستهلاك والاعتماد على القروض والديون لسد الحاجات الأساسية للمواطنين الأمر الذي يعرضهم لعقوبة الحبس حال تعثرهم لأسباب خارجة عن إرادتهم.

وتحدث مراد صوافطة مدير الدائرة

القانونية في سلطة النقد عن نسب التعثر في الشيكات والتسهيلات المصرفية، بعد 2009، فقد بدأت سلطة النقد بالعمل وفق نظام المعلومات الائتماني والذي بموجبه انخفضت نسب التعثر، كون هذا النظام مرتبط بالحالة السياسية والوضع العام، مبيناً أن موضوع الشيكات اعقد من موضوع التسهيلات كون صاحب الشيك حر بالتصرف في دفتر الشيكات الخاص مع عدم وجود قيود على تحريرها.

واستعرض العميد مهند صوان مدير إدارة الشرطة القضائية إجراءات الشرطة في تنفيذ مذكرات القضائية ضد الشخص المدين والتكلفة المالية لهذه الإجراءات وتكلفة حبس المدين في السجون بشكل عام من حيث تكلفة المأكل والمشرب والرعاية الصحية داخل مراكز الاحتجاز، وقال إن إجراءات الشرطة المتخذة في هذا السياق تتعلق بالسيادة والشرطة تعمل على تنفيذ المذكرات القانونية بحق حبس المدين.

وبينت قسم حمدان مساعد قانوني بوزارة العدل أنه بالإمكان اتخاذ إجراءات بحق المدين المتعثر عوضاً عن حجز حريته، تتمثل في تقييد استخراج بعض الوثائق كون هذه الإجراءات متبعة في العديد من دول العالم، مشيرة إلى أن موضوع حجز المدين وقانون التنفيذ جرى نقاشه في لجنة مواءمة التشريعات التي اعتبرت أن القانون جيد مقارنة مع العيد من دول الجوار، غير أن التطبيق الفعلي بحاجة إلى ضرورة التحري عن وضع المدين المتعثر قبل إصدار حكم حبس المدين.



أخبار الهيئة

بحضور الهيئة رئيس الوزراء يبحث سبل مواجهة قرار الاحتلال بحق المؤسسات الأهلية الست

رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية يستقبل وفدًا من المؤسسات الأهلية الفلسطينية الست التي أصدرت سلطات الاحتلال بحقها أمرًا عسكريًا بملاحقتها وإغلاق مقارها، بحضور المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار دويك.

وبحث رئيس الوزراء مع الوفد سبل مواجهة القرار الإسرائيلي على المستويين المحلي والدولي، وآلية توحيد الجهود لضمان استمرار عمل وتمويل هذه المؤسسات.

وقال اشتية، إسرائيل تشن علينا عدة حروب، على الأرض والإنسان والمال والرواية، والآن بدأت بشن حرب على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتدمير المجتمع المدني، خارقة بذلك كل المواثيق والقوانين الدولية وحقوق الإنسان، مضيفاً، سنبدل كل جهد من أجل أن تستمر هذه المؤسسات بعملها، فهي مرگب رئيسي في المشهد الوطني العام، ومرخصة من قبل وزارة الداخلية، والمساس بها مرفوض وخط أحمر.

بدوره، ثمن الوفد موقف القيادة والحكومة وكافة الأطر الوطنية، الراض للقرار الإسرائيلي، مؤكدين مواصلة عملهم الإنساني والمجتمعي، والتنسيق والتعاون مع كافة الجهات لوقف هذا القرار.



وفد من طاقم الهيئة المستقلة يزور قطاع غزة للاطلاع على حالة حقوق الإنسان

زار وفد من طاقم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» قطاع غزة، يترأسه المفوض العام الأستاذ عصام العاروري، والمدير العام الدكتور عمار الدويك، للاطلاع على حالة حقوق الإنسان والوقوف عند أبرز القضايا والشكاوى التي تتلقاها الهيئة، وتعزيز سبل العمل والتعاون المشترك مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

وتم في سياق الزيارة تنظيم عدة زيارات واجتماعات شارك فيه نائب المفوض العام المستشار سلامة بسيسو، وعضو مجلس المفوضين الأستاذ أمجد الشوا، حيث تم الاجتماع بالدكتور عصام الدعاليس رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي في قطاع غزة، ونقاش حالة حقوق الانسان والقرارات التي تتخذها اللجنة ومدى احترامها لحقوق الإنسان كعرض المدنيين على القضاء العسكري، وعقوبة الإعدام، وتم التأكيد على ضرورة تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالنفقات والإيرادات في قطاع غزة.

والتقى الوفد بالمهندس ناجي سرحان وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزة وتم استعراض مستجدات ملف إعادة الإعمار ونقاش الخطط والبرامج الرسمية المقررة لهذا الملف، والوقوف على أبرز المعوقات التي تحول دون البدء بالتنفيذ، وتم التأكيد على تفعيل الخطط والبرامج بما يتناسب مع المعايير والمحددات القانونية الخاصة بالحق في السكن والمستوى المعيشي اللائق.



أخبار الهيئة

في ظل النقص الحاد في الأدوية ومنع الاحتلال ادخال المستلزمات والأجهزة الطبية، وتم التأكيد على أهمية تطوير آليات المساءلة الخاصة بالأخطاء الطبية والإهمال الطبي.

وزار الوفد مقر شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة والتقى بمنسق الشبكة المهندس تيسير محيسن وأعضاء اللجنة التنسيقية، وتم نقاش الانتهاكات الأخيرة التي تعرضت له 6 من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية بإدراجها من قبل الاحتلال ضمن قائمة «الإرهاب»، وتم التأكيد على أهمية العمل لمواجهة الانتهاكات الداخلية بحق الجمعيات، لضمان إزالة أية عقبات تواجهها وتقديم التسهيلات لإنجاحها في تحقيق أهدافها وأنشطتها.

كذلك زار الوفد مقر لجنة الانتخابات في قطاع غزة وجرى نقاش موضوع

المدهون النائب العام في قطاع غزة، وتم التطرق إلى سياسات وإجراءات النيابة العامة في الرقابة على أماكن الاحتجاز وقضايا الصلح الجزائي والنيابات المتخصصة ودورها في ضمان إجراءات سليمة تعزز حقوق الإنسان.

وتم الالتقاء بوكيل وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة الدكتور غازي حمد ونقاش عدد من القضايا التي تتعلق بمعاناة عدد كبير من الأسر الفقيرة في قطاع غزة، بما في ذلك ملفات مستفيدي البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية وتأخر صرف مستحقاتهم.

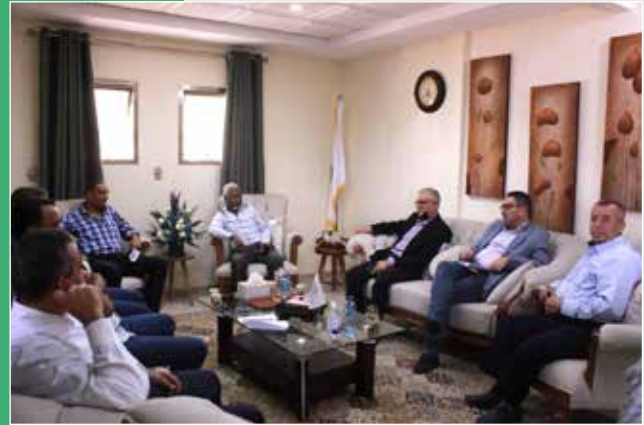
وفيما يتعلق بواقع القطاع الصحي في القطاع، نظم الوفد زيارة لوكيل وزارة الصحة في قطاع غزة الدكتور يوسف أبو الريش، حيث تم الإشارة إلى الأزمات التي تعتري القطاع الصحي

كما اجتمع الوفد باللواء محمود صلاح مدير عام الشرطة في قطاع غزة جرى خلاله استعراض واقع النظارات وسبل تعزيز آليات وإجراءات التحقيق وفقا لمبادئ حقوق الإنسان، مع التأكيد على استمرار الهيئة في التدريب وبناء قدرات منتسبي جهاز الشرطة في مجالات حقوق الإنسان والمعايير الدولية ذات العلاقة.

وفيما يخص قطاع العدالة، وخلال الاجتماع بوكيل وزارة العدل في قطاع غزة الدكتور محمد النحال تم التأكيد على أهمية ودور الوزارة في تعزيز سيادة القانون، وتهيئة مناخ متكامل لسير العدالة واستقرار المنظومة القضائية وبناء مجتمع قائم على احترام حقوق الإنسان، كما تم نقاش دور اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية.

واجتمع الوفد بالمستشار ضياء الدين





أخبار الهيئة

تقرير حول هذه الجهوية من منظور حقوق الانسان، وكذلك الحاجة لتنفيذ مزيد من الدورات تدريبية لكوادر الجهاز حول معايير حقوق الانسان.

كما اشتمل برنامج الزيارة على الاجتماع بصحافيين وممثلين عن وسائل الإعلام ودار نقاش حول أبرز القضايا الحقوقية التي طفت على السطح خلال الفترة الأخيرة وكيف تفاعلت الهيئة معها من واقع اختصاصها، وتم التأكيد خلال الاجتماع على الدور المهم الذي تؤديه الكوادر الإعلامية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بما يدعم دور الهيئة وينشر ثقافة حقوق الإنسان وحماية الحريات في أوساط المجتمع الفلسطيني وعلى النطاق الإقليمي والدولي.

الانتخابات المحلية وتنظيمها في قطاع غزة، كما تم الالتقاء بعدد من الفئات المتضررة والاطلاع على شكاوى تقدموا بها للهيئة، ومنهم لجنة متابعة صرف مستحقات التنمية الاجتماعية، وموظفي التقاعد المبكر القسري، وأهالي شهداء عدوان 2014، وتم التأكيد على حقوقهم وجهود الهيئة ومتابعتها لهذه الملفات.

والتقى الوفد مساعد مدير الدفاع المدني لشؤون المحافظات العميد خليل قزعاط، وعدد كوادر المديرية، وبدورهم تقدموا بالشكر للتعاون المستمر مع الهيئة في جانب التدريب والذي كان آخره دورة تدريبية حول الدفاع المدني والتزامات حقوق الإنسان، وتم نقاش واقع جهوية الدفاع المدني ونقص الأدوات والمعدات بفعل الحصار وضرورة تضافر الجهود لتعزيز جهوية الدفاع المدني، واعداد



مستهدفاً طلبة كليات الإعلام في أربع جامعات فلسطينية

الهيئة تطلق برنامج الصحفي الحقوقي

أطلقت الهيئة المستقلة وضمن تنفيذ خطة عمل وحدة الاتصال والتواصل والمتعلقة بالتعاون مع كليات ودوائر الإعلام في أربع جامعات فلسطينية (بيرزيت، النجاح، الأقصى والإسلامية)، الهادفة لتدريب طلبة (برامج الإعلام) وتطوير مهاراتهم في قضايا حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وحقوق الحصول على المعلومات، والاستفادة من إمكانيات الطلبة والمراكز الإعلامية (أستوديوهات) في إنتاج مواد توعوي، أطلقت برنامج الصحفي الحقوقي بهدف تطوير قدرات المشاركين في البرنامج في المجالات الحقوقية والقانونية ذات العلاقة في العمل الصحفي وصولاً إلى (الصحفي الحقوقي).

ويفتح هذا البرنامج المجال لعدد من الطلبة التدرب في الهيئة بعد انتهاء البرنامج التدريبي، وفتح منصات الهيئة الإلكترونية ومجلة الفصلية لنشر إنتاجات الطلبة. **على أن** يتم في نهاية البرنامج تنظيم مسابقة لأفضل أعمال الطلبة المشاركين، في شتى أشكال العمل الصحفي، (جوائز الأعمال الفائزة)، وفي النهاية يحصل المتدرب على شهادة في ختام البرنامج التدريبي.

ويمتد البرنامج على مدار فصلين دراسيين يتخلله دورات تدريبية، وتنظيم زيارات لمؤسسات صحفية وذات علاقة. ورش عمل لقاءات مفتوحة، محاضرات، وإنتاج مواد إعلامية حقوقية، يتم الاستفادة من مهارات الطلبة وإمكانيات كليات ودوائر الإعلام لإنتاج مواد فلمية وإذاعية ورقمية لغايات التوعية.



وقدم التدريب، كل من المحامي سامي جبارين مسؤول وحدة الشكاوى، والحقوقى إسلام التميمي مدير دائرة التدريب والتوعية، والحقوقى أنس بواطنة مسؤول الضغط والمناصرة، ومجيد صوالحة مسؤول الاتصال والتواصل في الهيئة المستقلة، والمحامي علاء نزال مدير مكتب الهيئة في شمال الضفة الغربية، المتطوعة في الهيئة الاستاذة نرمين الكوفي التي تناولت كيفية تعامل الإعلاميين والصحفيين مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال صوالحة، أدرجت الهيئة المستقلة في خطة عملها برنامج تدريبي (الصحفي الحقوقى) لرفع قدرات طلبة الإعلام السنة الرابعة في أربع جامعات فلسطينية (بيرزيت، النجاح، الأقصى والإسلامية)، يتم تنفذه بالتوازي، ويركز على تطوير قدرات ومهارات الطلبة المنخرطين فيه في قضايا حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وحقوق الحصول على المعلومات، كون الحريات الإعلامية وحرية التجمع السلمي من القضايا التي تتابعها الهيئة وتتلقى الشكاوى بخصوصها، بحيث يكون الطلبة قادرين في المرحلة الأخيرة من البرنامج التدريبي من إنتاج مواد إعلامية رقمية، فلمية وإذاعية ومكتوبة في موضوعات ذات علاقة بحقوق الإنسان والحريات الإعلامية.

وضمن هذا البرنامج اختتمت الهيئة دورة تدريبية بعنوان (الحريات الإعلامية والحماية القانونية للصحفيين)، استهدفت مجموعة من طلبة الإعلام الرقمي، والعلاقات العامة والاتصال في جامعة النجاح، بهدف تطوير قدرات المشاركات في المجالات الحقوقية والقانونية ذات العلاقة بالعمل الصحفي.

ويأتي هذا التدريب ضمن برنامج تعاون مشترك طويل الأمد تنفذه الهيئة المستقلة مع جامعة النجاح ممثلة بمركز الإعلام، يستهدف مجموعة من طلبة الإعلام على مدار عام كامل تحت عنوان (الصحفي الحقوقى).

وتناول التدريب الذي استمر على مدار يومين عدة مواضيع أهمها، تعريف الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان والمصطلحات الحقوقية ذات الصلة، التعريف بالأطر القانونية والدولية ذات الصلة بالحريات الإعلامية والعمل الصحفي، تعزيز مهارات الطلبة ورفع كفاءاتهم الفنية والعلمية في مجال إدماج حقوق الإنسان في عملهم من خلال التغطية الإعلامية ونقل الأخبار. التعريف بآليات حماية الصحفيين على الصعيدين الوطني والدولي. وتنمية قدرات الطلبة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بها. آليات ومهارات رصد الحريات الإعلامية في فلسطين، السلامة المهنية للعاملين في الميدان. وخطاب الكراهية.



أخبار الهيئة

بعد توثيقها واستماعها لشهادات حية

الهيئة تؤكد تعمد استهداف الصحفيين خلال

التظاهرات السلمية

الصحفيات والصحفيين خلال اليومين الماضيين، وإعادة أجهزة الاتصال التي تمت مصادرتها.

وأعلن دويك عن وجود اتفاق مع مؤسسات حقوقية على تشكيل فريق قانوني والتواصل مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة لبلورة موقف مشترك من هذه التطورات لمتابعة جميع القضايا والاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون والصحفيات أثناء ممارستهم عملهم الصحفي في تغطية التظاهرات السلمية التي جرت في مدينة رام الله احتجاجاً على مقتل الناشط السياسي نزار بنات.

والتوثيقات المباشرة التي تقوم بها الهيئة والعمل الميداني وعمل شركائها من مؤسسات حقوق الإنسان، أوضح الدويك أن المسيرات تخللها تم اعتداء على صحفيين وصحفيات وخطف كاميرات أو أجهزة الاتصال المستخدمة في التصوير، مشدداً على أن عدم تدخل من الأمن لتوفير الحماية لهم بالرغم من أن البعض طلب الحماية يحول دون قيام الصحفيين بدورهم في الميدان.

كما طالب بضرورة توفير الحماية للصحفيين خلال قيامهم بواجبهم المهني خاصة النساء، ومحاسبة ومعاينة كل من اعتدى على

أكد مدير عام الهيئة المستقلة الدكتور عمار الدويك أن التظاهرات السلمية التي خرجت في مدينة رام الله منددة بمقتل الناشط مزار بنات، شهدت استهدافاً متعمداً للصحفيين والصحفيات على وجه الخصوص، مطالباً بضرورة توفير الحماية لهم خلال قيامهم بواجبهم المهني.

جاء ذلك عقب جلسة استماع عقدتها الهيئة، لعدد من الصحفيين والصحفيات استمعت خلالها لإفاداتهم بشأن الاعتداءات التي تعرضوا لها أثناء قيامهم بواجبهم المهني في تغطية التظاهرات السلمية.

ومن خلال تلك الشهادات الحية





الهيئة المستقلة تؤكد ضرورة التزام الحكومة الفلسطينية بصرف مخصصات الأسر الفقيرة

وشارك في اللقاء ممثلون عن الهيئة ووزارة التنمية الاجتماعية وناشطون حقوقيون وعدد من الأسر الفقيرة المتضررة جراء الامتناع عن صرف المخصصات، وتحدثوا عن أشكال من المعاناة التي لحقت بهم وبأسرهم بفعل ذلك، مطالبين بضرورة العمل الفوري والجاد لوقف هذه المعاناة وتمكينهم من حقوقهم التي يكفلها القانون.



الهيئة المستقلة توصي بضرورة التزام الحكومة الفلسطينية بصرف الدفعات النقدية المستحقة للأسر الفقيرة بشكل فوري وبأثر رجعي، واستثناء الأسر الفقيرة من أية إجراءات تقشفية معلنة أو غير معلنة، وانتظام وزارة المالية بصرفها بشكل شهري، يحافظ على استقرار وأمان هذه الأسر، والعمل على توفير البدائل لدعم برنامج التحويلات النقدية، وإقرار قانون ضمان اجتماعي، وإخراج نفقات تعويضات «تفريغات 2005» من بند التحويلات المحملة على وزارة التنمية الاجتماعية.

جاءت تلك التوصيات خلال لقاء مفتوح نظّمته الهيئة في مدينة غزة بعنوان (أزمة مخصصات الأسر الفقيرة في وزارة التنمية الاجتماعية) بهدف تسليط الضوء على التراجع الحاد في عملية صرف المخصصات وأثر ذلك على آلاف الأسر الفقيرة، وتداعياته على تمتعهم بحقوق الإنسان كافة.

أخبار الهيئة

خلال لقاء مفتوح نظمته الهيئة،،

مطالبات برؤية شمولية وتكاملية وواضحة لإعمار كل ما دمره الاحتلال في قطاع غزة



غزة/ أوصى ممثلون عن المؤسسات الرسمية والأهلية والحقوقية وممثلون عن المتضررين جراء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة بضرورة ضمان تدفق مواد البناء، ورفض أي شروط تُقيّد عملية إعادة الإعمار، وأن يكون الإعمار ضمن رؤية شمولية وتكاملية لإعمار كل ما دمره الاحتلال على مدار الأعوام السابقة من الاعتداءات والجرائم التي ارتكبتها، وتحديد

عملية إعادة الإعمار بشقيها الإنساني والقانوني عن التجاذبات السياسية، وتفعيلها من منطلق المسؤولية المجتمعية والوطنية تجاه شعبنا الفلسطيني.

في السكن، وكذلك لحقوق أخرى مرتبطة به كالحق في تكوين الأسرة، والحق بالخصوصية، وحق الانسان في اختيار مكان إقامته ولأ يتم إخلاؤه بالإكراه، والحق بالصحة والبيئة السليمة، والضمان الاجتماعي، بل وفي المفهوم الواسع الحق في الحياة بالنظر إلى المسكن باعتباره مكانا يوفر الأمان لقاطنيه، علاوة على أنه جرائم حرب يجب أن يتم محاسبة دولة الاحتلال عليها أمام المحكمة الجنائية الدولية، وانصاف الضحايا وجبر الضرر.

وفي كلمته أشار المهندس ناجي سرحان، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى أن بداية إعادة الإعمار ستكون مطلع أكتوبر القادم استنادا إلى المنحيتين القطرية والمصرية، موضحاً أن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة خلف تدمير 1400 وحدة سكنية بشكل كلي، و880 وحدة سكنية بشكل بليغ، و55600 وحدة سكنية بشكل جزئي متوسط وطفيف، علماً بأن الأضرار التي لا تزال قائمة جراء الحروب السابقة بلغت 600 مليون دولار، مطالباً بضرورة تجاوز مجموعة من التحديات في مقدمتها تجاوز الطابع السياسي والمشروعية الدولية، وإدخال الآليات والأدوات اللازمة

وذلك خلال لقاء مفتوح نظمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بعنوان: «حول إعادة الإعمار وحصر قطاع غزة»، لتسليط الضوء على آثار الحصار على قطاع غزة وواقع ملف إعادة الإعمار، ومناقشة أبرز التحديات التي تحول دون البدء بتنفيذ إعادة الإعمار، والخروج بمقترحات تساهم في تحديد المطالبات المتعلقة بتفعيل الخطط والبرامج التنفيذية، بما يتناسب مع المعايير القانونية الخاصة بالحق في السكن والمستوى المعيشي اللائق.

أدار اللقاء المحامي أحمد الغول مدير مكتب الهيئة في وسط وجنوب قطاع غزة، موضحاً أن دأب دولة الاحتلال في عدوانها المتكرر على قطاع غزة، على قصف آلاف المنازل، وتدمير وهدم عشرات الأبراج والعمارات السكنية، والبنية التحتية، والمباني الحكومية ودور العبادة وغيرها، يعتبر انتهاكاً للحق

إعادة الإعمار، وإعادة مقومات صمود المجتمع بالتكافل الاجتماعي وتوزيع الأعباء والحوكمة الصالحة وما يتوافر من خبرات سابقة وعلاقات مع المجتمع الدولي.

من جانبه أشار الأستاذ محمد المنسي ممثلاً عن الاتحاد العام للصناعات ان 7000 عامل انضموا الى صفوف البطالة بفعل العدوان الأخير، متحدثاً عن الاضرار غير المباشرة التي خلفها والتي تتجاوز المليارات منذ بداية الحرب الى يومنا هذا، مشيراً إلى أن هناك عوائق كبيرة تؤخر الإعمار منها عدم وضوح الرؤية الحكومية، الإشكاليات المتعلقة بالمولين فيما يخص التعويضات حيث لا يتم الاعتراف بها، ما يؤثر على القطاع الخاص بشكل كبير ويؤدي إلى تدهور أوضاعه.

وتخلل اللقاء مشاركات واستفسارات من المشاركين، أجمعوا خلالها على أن منع الاحتلال دخول مواد إعادة الإعمار هو العائق الرئيس الذي من شأنه تأخير بدء عملية الإعمار، كما أن دولة الاحتلال هي الجهة المتسببة في الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع غزة، ويجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة، علاوة على عدم وجود إطار مرجعي يتم من خلاله استقبال وتفعيل المنح الدولية والإقليمية التي تعهدت الجهات المانحة بتوفيرها لإعادة الإعمار.

وطالب المشاركون بضرورة النظر إلى البيئة المحلية والإقليمية والدولية وما يعترضها من تحديات تقف عائقاً في طريق بدء عملية إعادة الإعمار، وتوفير حلول سريعة لجميع المواطنين الذين فقدوا منازلهم تضمن لهم الإيواء الكريم وتوفير احتياجاتهم إلى أن يتم إعادة إعمار منازلهم، وضمان تدفق مواد البناء وإلغاء الآلية الدولية السابقة الخاصة بإعادة الإعمار "GRM" ورفض أي شروط تُقيد عملية الإعمار، والضغط على الاحتلال الإسرائيلي للسماح بتدفق المواد اللازمة لعملية إعادة الإعمار، ورفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، وفتح المعابر بشكل كامل، وضمان حرية الحركة للأفراد والبضائع وبشكل مستمر، والسعي لتشكيل هيئة وطنية لإعمار قطاع غزة متوافق عليها تضم في عضويتها مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، ممثلين عن الوزارات المختصة والمجالس المحلية والمنظمات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص والكفاءات وقطاع المرأة وممثلين عن المتضررين.

لتمكين الشركات والأيدي العاملة في قطاع غزة من العمل.

من جانبه، قال المهندس عبد الفتاح الزريعي وكيل وزارة الاقتصاد الوطني الحصار الإسرائيلي فإن الحصار الإسرائيلي رض واقعا صعباً على القطاع الاقتصادي، خلف خسائر سنوية بمتوسط 570 مليون دولار، وتقدر بـ 17 مليار دولار خلال جل سنوات الحصار وتتابع الحروب، ما فرض تحدياً كبيراً أمام القطاع الاقتصادي، تسببت به أيضاً العقوبات التي يفرضها الاحتلال والتي وصلت إلى تقييد حركة الأموال والحوالات المالية، وهذا جعل من الصعب تحقيق ظروف تنمية اقتصادية، مشيراً إلى أن التقييمات الأولية تفيد بحدوث أضرار أكبر طالت القطاع التجاري بلغت 1150 منشأة، في حين تضررت 322 منشأة صناعية، و700 منشأة خدمية، مطالباً بفتح كامل للمعابر وان تشمل إعادة الإعمار كافة القطاعات المتضررة.

وفيما يتعلق بالتدمير الذي لحق بالبنية التحتية، أكد الدكتور يحيى السراج، رئيس بلدية غزة أنه تركز في مدينة غزة وبشكل عنيف، والبلديات كانت تعمل تحت القصف لتوفير ما يمكن من خدمات أساسية، وبدأت بحصر الأضرار خلال العدوان، إلا أن الأضرار لا زالت غير محددة بشكل دقيق لأن الخراب كان يحدث تحت الأرض بمسافات تصل إلى 10 أمتار نتيجة اهتزاز القذائف خلال القصف، مشيراً إلى أن الحصر الأولي لدمار البنية التحتية يقدر بما يزيد عن 50 مليون دولار، وفي مدينة غزة لوحدها 20 مليون دولار، داعياً إلى ضرورة وجود رؤية واضحة لإعادة إعمار البنية التحتية، في ظل ما يشاع انها قد تبدأ مطلع العام الحالي، وهذا سيؤثر على الإشكاليات التي قد يتسبب بها دخول فصل الشتاء، محذراً من أن تأخر العملية قد يؤدي لمضاعفة الأضرار المتمثلة بالفيضانات.

من ناحيته تطرق المهندس تيسير محيسن، منسق شبكة المنظمات الأهلية إلى ملف إعادة الإعمار من منظور اقتصادي سياسي ومحاولات تقويض ركائز المجتمع الفلسطيني سواء داخلياً أو خارجياً، تحديد المطلوب لتصويب الانحراف لتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار والامن والتنمية، عملية متداخلة ومشروطة ومرتبطة بقضايا أخرى ورغبات ومصالح ومراكز قوة، مطالباً بضرورة تصحيح مسار

أخبار الهيئة



إحياء الأيام الحقوقية (مناصرة قضايا الفئات المهمشة)

أحييت الهيئة من خلال دائرة التدريب والتوعية والمناصرة الأيام الحقوقية من خلال فعاليات متعددة شملت أنشطة، ولقاءات وبرامج توعوية.

احتفالية حقوقية موسيقية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان واليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة

(الموسيقى وحقوق الإنسان) احتفالية حقوقية نظمتها الهيئة المستقلة في مدينة غزة بالشراكة مع جمعية أطفالنا للصم ومعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، واليوم العالمي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف إذكاء الوعي بحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، وضرورة تمتع الجميع بها دون تمييز.



أخبار الهيئة

وتطبيقاً للالتزام المتعلق بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بحقوقهم كاملةً دون تمييز مع الآخرين، وخصوصاً الأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية الذين يحرمون من تذوق الموسيقى والمشاركة فيها، ارتأت الهيئة أن تمكنهم وخصوصاً الأطفال من ذوي الإعاقة السمعية، من المشاركة في هذه الاحتفالية الموسيقية الغنائية عبر تقديمهم بلغة الإشارة، للسلام الوطني الفلسطيني الذي استهل به الحفل، ومن خلال تمكينهم من فهم كلمات العروض الغنائية المقدمة عبر لغة الإشارة التي توافرت لهم في الاحتفال، وتوافر فرصة لتمكينهم من تذوق الموسيقى عبر تفاعلهم مع الآخرين الذين شكلوا في الاحتفال بيئة حاضنة ومشجعة وباعثة للبهجة لهم، وهذا هو جوهر وفكرة الاحتفال، وما سعت الهيئة إلى تحقيقه.



وتخلل الاحتفالية فقرات حقوقية حملت مضامين ترسخ المبادئ الأساسية التي دعا إليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيرين إلى أجيال حقوق الإنسان التي تشمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن التعبير عنها بأشكال شتى منها الموسيقى. كما تم إحياء اليوم العالمي للإعاقة، من خلال 6 أنشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة 323 مواطناً، منهم 190 من النساء، وإحياء هذه المناسبة بشكل نشاطاً مستداماً تنفذه الهيئة بشكل سنوي لتسليط الضوء على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتم تنفيذ هذه الفعاليات تزامناً وإقرار قانون التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي تم إقراره بعد سلسلة من الفعاليات التضامنية، والتي كان أبرزها اعتصام مجموعة منهم في مقر المجلس التشريعي بمدينة رام الله.

المدارس للتصدي للعنف الواقع على الأطفال، والتعريف بأدوار الجهات ذات العلاقة بحماية هذه الفئة.

إحياء يوم الصحة،

عمدت الهيئة على إحياء يوم الصحة للعام 2021 تكريماً للقطاع الصحي ودورة في مكافحة فيروس كورونا، وذلك من خلال تكريم العاملين والعاملات في أربعة مراكز متخصصة لعلاج كورونا، وتقديم دورهم الإنساني في علاج مرضى كورونا، ونفذت هذه الأنشطة في محافظات بيت لحم، والخليل ورام الله بمشاركة 225 منهم 85 من النساء.

إحياء يوم المسن العالمي،

من خلال تنفيذ أنشطة ترويجية استهدفت المسنين والعاملين في مراكز المسنين في العديد من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، للتأكيد على ضرورة الاهتمام بهذه الفئة وإقرار قانون للحماية الاجتماعية لتوفير مقومات الحياة والعيش الكريم والرعاية الصحية والنفسية لكبار السن في المجتمع الفلسطيني.

وتتم أيضاً إحياء عدد

من الأيام الحقوقية من خلال الأدوات والمواد الإعلامية والتوعوية، لتسليط الضوء على الأيام الحقوقية، كالיום العالمي للحق في الصحة، اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، واليوم العالمي للقضاء على الفقر.

مناصرة قضايا الأسرى في سجون

الاحتلال،

من خلال تنفيذ 3 أنشطة جماهيرية في سياق مناصرة قضايا الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بمشاركة 225 شخص منهم 78 من النساء، وخاصة في القضايا المتعلقة بالاعتقال الإداري كما نفذت الدائرة ضمن فريق المناصرة مجموعة من الحملات القصيرة ومنها حملة إطلاق سراح الزميل فريد الأطرش ومساندة الأسيرين الغدنفر وأبو هوش وغيرهم من الأسرى من خلال حملات إعلامية عبر موقع الهيئة الإلكتروني ومنصاتها الاجتماعية.

إحياء اليوم العالمي لمساندة ضحايا

التعذيب،

نفذت دائرة التدريب والتوعية مجموعة من الأنشطة التي استهدفت المكلفين بإنفاذ القانون وطلبة الجامعات لمناصرة ضحايا التعذيب والتأكيد على تجريم التعذيب انسجاماً مع القانون الأساسي والاتفاقيات الدولية، وبلغ عدد الأنشطة المنفذة 3 أنشطة بمشاركة 51 مشارك منهم 31 من النساء. (تم تأجيل الحملة والأنشطة المقترحة مع الأجهزة الأمنية ومؤسسات الحكومة على خلفية مقتل المعارض والناشط السياسي المرحوم نزار بنات على أثناء عملية اعتقاله)، ونفذت ندوة متخصصة حول دور الطب الشرعي في الكشف عن التعذيب في جامعة الخليل بمشاركة مئات من طلبة كلية القانون.

إحياء يوم المرأة و16 يوم لمناهضة

العنف الواقع على النساء،

تستهدف الهيئة في أنشطتها التوعوية الفئات المهمشة من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، فقد تم إحياء يوم المرأة الفلسطينية و16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء من خلال 9 أنشطة شارك استهدفت 315 مشاركاً منهم 293 من النساء، وتركزت المواضيع حول الحق في المشاركة السياسية للنساء وحماية النساء من العنف، وأثر جائحة كورونا على النساء ودور والطب الشرعي في الكشف عن العنف المجتمعي القائم على أساس النوع الاجتماعي حيث عقدت ندوة متخصصة في جامعة فلسطين الأهلية بمشاركة عشرات الطلبة من كلية القانون.

إحياء يوم الطفل من خلال

14 ورش عمل حول حقوق الأطفال، وبلغ عدد المشاركين 1062 طفلاً، 530 من الإناث، بهدف توعية الأطفال بحقوقهم وخاصة الحق بالتعليم، واللعب، والصحة والتنقل. كما تم تنظيم ورشة عمل تفاعلية لأخصائيين يعملون في الحقل الاجتماعي والنفسي في مؤسسات ودوائر حكومية وغير حكومية، 60 أخصائية وأخصائي، بالشراكة مع نقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين فرع بيت لحم، بهدف تعزيز دور المرشدين الاجتماعيين العاملين مع الأطفال في

أخبار الهيئة





حملة الحق في الانتخاب،

تالياً لإعلان الرئيس محمود عباس موعد إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية والمجلس الوطني، نفذت دائرة التدريب والتوعية حملة توعوية حول الحق في المشاركة السياسية والتي استهدفت المكلفين بإنفاذ القانون بالشراكة مع مكتب المفوض السامي والتوجيه السياسية والوطني.

تم تنفيذ العديد من ورش العمل في طوباس ورام الله وبيت لحم والخليل، وطولكرم وجنين، كما نفذت الهيئة العديد من الأنشطة مع المؤسسات القاعدية أهمهما، الشراكة مع اتحاد الشباب الفلسطيني نفذت مجموعة من الأنشطة عبر الزووم نظراً لانتشار جائحة كورونا استهدفت الشباب والمحامين والنساء في سلفيت والخليل وقرى شمال غرب القدس ونابلس، كما عقدت مجموعة من الأنشطة مع طلبة الجامعات والأحزاب السياسية والفعاليات الوطنية، وشكلت الحملة تحضيراً للانتخابات لضمان نجاحها، غير أن صدر مرسوم من الرئيس بتأجيل الانتخابات على خلفية عدم موافقة الاحتلال على إجراء الانتخابات في القدس شكل نكسه حقوقية في الأراضي الفلسطينية، وعليه، تم إطلاق حملة ترافقت مع الإعلان عن الانتخابات المحلية بمرحلتها الأولى. بلغ عدد الأنشطة المتعلقة

أخبار الهيئة



بحملة الانتخابات 37 نشاطاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، 957 مشارك منهم 460 من النساء، كما تم إعداد برشورات حول الحق في المشاركة السياسية والحقوق والحريات المرتبطة بالعملية الانتخابية وتصميم بوستات حول الحق في المشاركة السياسية ودور الهيئة المستقلة في الرقابة على الانتخابات وحق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية ودور الشرطة في حماية العملية الانتخابية، كما تم بث سبوت في العديد من الإذاعات المحلية حول الحقوق المتعلقة بالانتخابات وتقديم الشكاوى للهيئة، بالإضافة إلى تخصيص حلقة تلفزيونية وفلم انيمشن حول الحق في المشاركة السياسية.

الأنشطة التوعوية

الأنشطة التوعوية إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها دائرة التوعية والتدريب والمناصرة لتعريف المواطنين على حقوقهم والمطالبة بها، وفي هذا السياق تم تنفيذ 160 لقاءً 88 في الضفة الغربية و72 في قطاع غزة، وبلغ عدد المستفيدين هذه الأنشطة (5866) مشاركاً منهم 2271 من النساء بنسبة مشاركة بلغت 38.7%.

6 ورش عمل بعنوان معالجة شكاوى حقوق الإنسان الواردة على الأجهزة الأمنية نفذت في أريحا ونابلس وبيت لحم بمعدل ورشتين في كل مدينة، مستهدفة مسؤولي الشرطة بدوائرها المختلفة، المخابرات، الوقائي، والاستخبارات في جميع محافظات الضفة الغربية. بلغ عدد المشاركين 211 منهم 7 نساء.

5 لقاءات توعوية بالشراكة مع جمعية الروزنا في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغ عدد المشاركين 51 مشاركاً منهم 24 من النساء تطرقت للحقوق الثقافية والتراث وعلاقته بحقوق الإنسان.

(3) برنامج الشكاوى مع قوى الأمن الفلسطينية، نفذت الهيئة بالتعاون مع الإدارة العامة للشكاوى في مجلس الوزراء

(1) برنامج الورش التوعوية مع مؤسسة حريات ووزارة الداخلية، شاركت الهيئة في تدريب 152 منتسباً من قوى الأمن الفلسطينية منهم 24 من النساء بعنوان مدونة السلوك لقوى الأمن الفلسطينية والتي عقدت في مدينة رام الله بمشاركة قوى الأمن الفلسطيني من مختلف الأجهزة الأمنية.

(2) برنامج الحقوق الثقافية، تم تنفيذ



أخبار الهيئة



4) برنامج التوعية للمكلفين بإنفاذ القانون في قطاع غزة، تم تنفيذ 19 لقاءً للمكلفين بإنفاذ القانون من قوى الأمن في الشرطة، حول مناهضة التعذيب وضمانات المحاكمة العادلة ومعايير استخدام القوة والأسلحة النارية أثناء تطبيق القانون، 447 مشاركاً منهم 40 من النساء.



5) التوعية الإعلامية، من خلال برنامج عدل والذي يبث عبر شبكة وطن الإخبارية والذي تناول العديد من القضايا الحقوقية في الساحة الفلسطينية ومنها موضوع الحقوق والحريات العامة، وخاصة مع مقتل الناشط الحقوقي نزار بنات، بالإضافة للعديد من القضايا الحقوقية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كالصحة والعمل والتعليم والإعاقة.

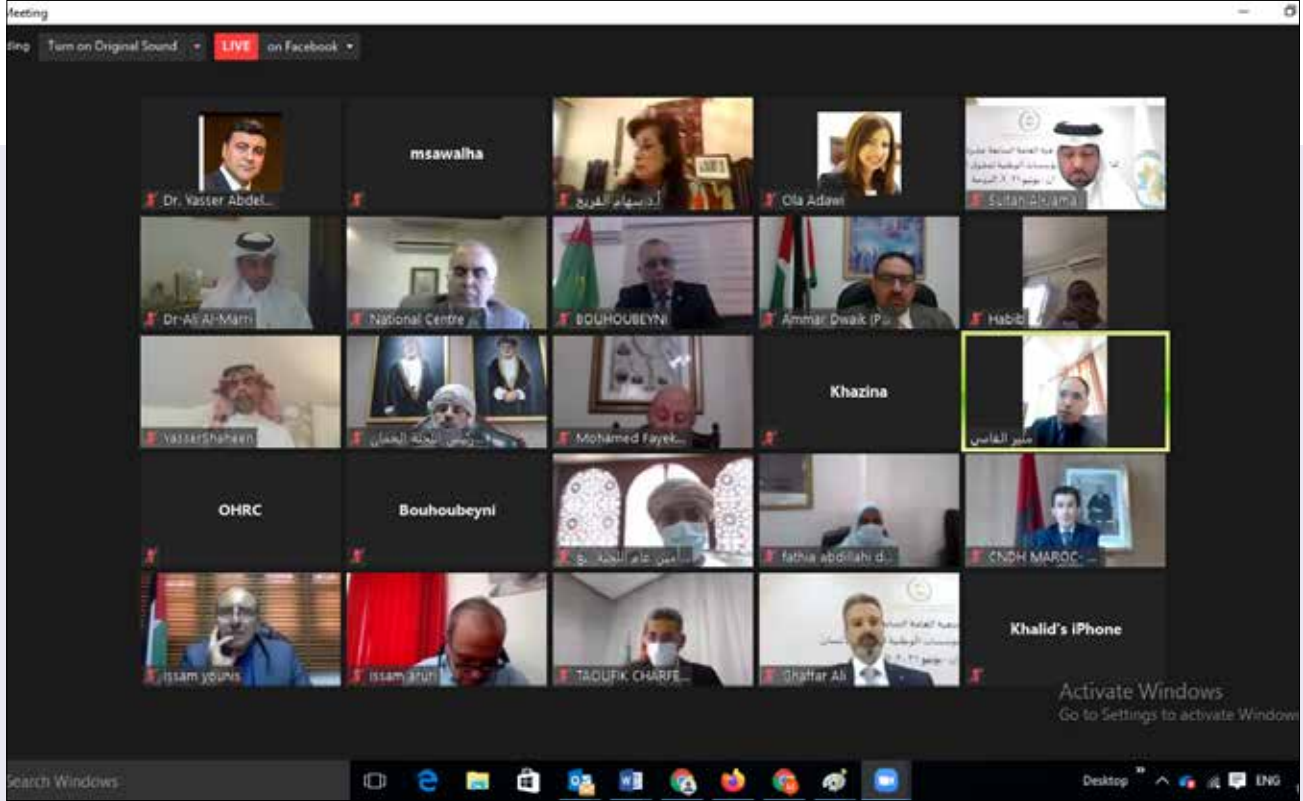


6) كما تم نشر 18 لوحة إعلامية ضخمة في جميع مداخل مدن الضفة الغربية حول آليات تقديم الشكاوى للهيئة والتعريف بها.

البرامج التدريبية

تستهدف التدريبات التي تنفذها دائرة التدريب والتوعية بشكل سنوي بإنفاذ القانون وأصحاب الواجب، والنقابات وطلبة الجامعات المدنية والعسكرية ومؤسسات المجتمع المدني، تم بناء برامج تدريب مستدامة مع الجهات الشريكة كالشرطة، ومركز التدريب في وزارة الداخلية، وجامعة الاستقلال وأكاديمية الضباط، وكلية الرباط الشرطة، والعديد من الجامعات في الضفة والقطاع، وتقدم الدائرة تدريبات متخصصة في سلامة الإجراءات الجزائية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وضمانات المحاكمة العادلة، ومبادئ حقوق الإنسان وتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان.

تم تنفيذ 22 دورة تدريبية في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة 474 مشارك منهم 134 من الإناث بنسبة 28.3 %.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تسلم رئاسة الشبكة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر

سلمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بعد ترؤسها للشبكة مدة عام ونصف بعد انتهاء فترة رئاستها للشبكة بتاريخ 22
يونيو 2021.

وأعضائها وأمانتها العامة اهتمامهم
الخاص بفلسطين، باعتبارها تمثل
قضية حقوقية من الدرجة الأولى فضلاً
عن كونها قضية العرب جميعاً، وقال
«أحدث اليكم من مكان تغيب فيه
العدالة، ونحن أمام لحظة الحقيقة في
فلسطين، في وقت لا زال فيه محاسبة
مرتكبي جرائم الحرب بعيدة المنال،

اعتزاز الهيئة المستقلة لرئاسة الشبكة
العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق
الإنسان، على مدى العام والنصف
الماضي.

وأعرب يونس في كلمته التي ألقاها
من غزة عن تقدير الهيئة المستقلة
للشبكة العربية برئاستها المتعاقبة،

وجرى التسليم خلال اجتماع الجمعية
العامة السابعة عشرة للشبكة الذي
عُقد إلكترونياً نظراً لتفشي جائحة
كورونا، وعبر الأستاذ عصام يونس
مفوض عام الهيئة (السابق) رئيس
الشبكة خلال تسليمه رئاسة الشبكة
للدكتور علي المري رئيس اللجنة
الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، عن

أخبار الهيئة

خاصة عندما فشل مجلس الأمن الدولي في إصدار قرار ولا حتى بيان يدين فيه العدوان الحربي الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة على مدار 11 يوماً، الأمر الذي كان بمثابة رخصة للقتل وتحقيق ما هدفت اليه دولة الاحتلال من تدمير شامل لمختلف جوانب الحياة، فجرائم الحرب المنظمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في قطاع غزة تستوجب المحاسبة وتحقيق العدالة كونها فعل إنساني جدير بالاحترام.

وشدد على أهمية وقوف أعضاء الشبكة والمؤسسات الحقوقية خاصة إلى جانب الشعب الفلسطيني خلال الحرب الطاحنة الأخيرة على قطاع غزة ودعمهم لحقوقنا المشروعة التي أقرها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، معرباً عن أهمية استمرار هذه الدعم وصولاً إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق حقوقنا المشروعة وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

من جانبه شكر المري الهيئة المستقلة على رئاستها للشبكة وما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية بالرغم من صعوبة الأوضاع بفعل جائحة كورونا، وما تواجهه فلسطين

من إجراءات الاحتلال، مؤكداً على استمرار الشبكة في تقديم دعمها للهيئة ولل قضية الفلسطينية حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

واستعرض المري مسيرة الشبكة على مدار عشر سنوات كونها تأسست على قاعدة من التعاون والتفاهم ما بين المؤسسات العربية الأعضاء، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على علاقات التعاون التي تمكنت الشبكة من إقامتها مع المؤسسات الحقوقية على المستوى العربي والعالمي، خدمة لأعضاء الشبكة لتلبية احتياجاتها في جميع المجالات.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة موضوع المؤتمر الدولي الذي تنوي الشبكة عقده يومي 1 و2 كانون الأول القادم في الدوحة تحت عنوان (التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة للعام 2030- محورية الهدف 16 «السلام والعدل والمؤسسات القوية»).

وتخلل الاجتماع كلمات ومداخلات عدة، فقد شدد منير الفاسي مدير إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية على أهمية استمرار

تقديم الدعم وصولاً لإحقاق الحقوق الفلسطينية، وتقديم مرتكبي جرائم الحرب للعدالة. ممثل الأسكوا أكرم خليفة المستشار الإقليمي لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحدث عن وضع المرأة والاشكاليات التي تواجهها على مستوى الدولي، مستعرضاً ما تتعرض له المرأة الفلسطينية من انتهاكات بفعل إجراءات الاحتلال. وأشاد السيد أحمد عبد السلام في كلمته نيابة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تتوصل لجنة التحقيق التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 أيار الماضي، لتحديد المسؤولية ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في قطاع غزة. وشددت السيدة ناجية الهاشمي أخصائية سياسات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مركزية حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة تجنباً للتمييز، مشيرة للبرامج الهادفة لدعم المؤسسات العربية والعمل مع الشبكة لتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي. كما جرى خلال الاجتماع مناقشة العديد من القضايا ذات العلاقة بعمل الشبكة وخططتها وبرامج عملها.

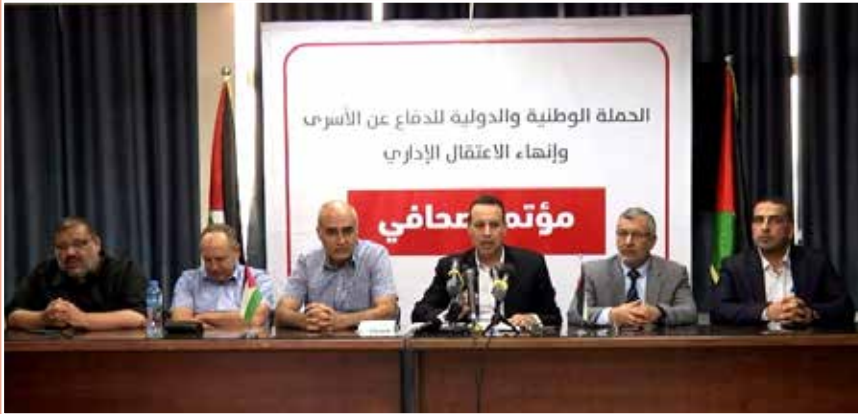
المؤتمرات الصحفية



مؤتمر صحفي حول العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، نظّمته الهيئة المستقلة بالتعاون مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية، للوقوف على حجم انتهاكات حقوق الإنسان المتصاعدة بفعل العدوان الحربي الاحتلال.

المؤتمر الصحفي للاتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها، الذي تم تنظيمه في مقر الهيئة الرئيس وتحدث فيه ممثلون عن الائتلاف، داعين إلى أهمية إجراء الانتخابات في مراحلها المختلفة، أكد

أن المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية جرت بسلاسة ومهنية ودون خروقات تمس العملية الانتخابية، وطالب بأن تكون مدخلا لإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية (تشريعية، رئاسية، مجلس وطني).



مؤتمر صحفي نظّمته الهيئة بالتعاون مع المؤسسات الحقوقية والأهلية، رفضاً لسياسة الاعتقال الإداري التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، وتأكيداً على جملة من الحقوق التي يحب أن يتمتع بها الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال، وحقهم المشروع في الإضراب عن الطعام لانتزاع حقوقهم.

أخبار الهيئة

مؤتمر صحفي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق للحديث عن نتائج تشريح جثمان نزار بنات.

مؤتمر صحفي خاص بلجنة تقصي الحقائق في موضوع تبادل لقاحات فايزر بعد تسليم تقريرها لرئيس الوزراء.

أعلنت الهيئة المستقلة خلال مؤتمر صحفي النتائج التي توصلت إليها لجنة تبادل لقاحات فايزر مع الجانب الإسرائيلي، وهذه اللجنة شكلها رئيس الوزراء، بعد أن طالبت الهيئة وفور حدوث مشكلة اللقاحات، بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لمعرفة حقيقة ما جرى في موضوع اللقاحات على أن تتكون من شخصيات طبية وحقوقية وقانونية للاطلاع على عقود توريد اللقاحات، بما يضمن الشفافية وعدم الوقوع بأخطاء ونشر النتائج بشكل علني.

وتتكون اللجنة تقصي الحقائق من د. عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رئيساً، د. نظام نجيب ممثل عن اتحاد المستشفيات والمراكز الأهلية والخاصة، د. سلوى النجاب ممثل عن مؤسسات المجتمع المدني في القطاع الصحي، د. باسم خوري ممثل عن الصناعات الدوائية في فلسطين.



التحقيق الوطني بشأن التأمين الصحي

الهيئة المستقلة تطلق نتائج وتوصيات تحقيقها الوطني

بشأن التأمين الصحي (نحو تأمين صحي شامل وعادل)

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» تطلق نتائج وتوصيات التحقيق الوطني بشأن التأمين الصحي (نحو تأمين صحي شامل وعادل)، الذي أعدته بالتعاون مع شركائها لجان العمل الصحي، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مركز بيسان للبحوث والإنماء).



والحوارية لدى وزارة الصحة لتطوير نظام التأمين الصحي، عبر رؤية شاملة للتأمين الصحي الفلسطيني، وأوضحت أن وزارة الصحة تولي ملف التأمين الصحي أولوية كبيرة، حيث عمدت الوزارة على مراجعة شاملة لنظام التأمين الصحي، وتم تشكيل لجنة من الحكومة الفلسطينية لمتابعة الموضوع، وعملت اللجنة حثيئاً على رفع نتائج هذه التوصيات للحكومة التي تعطل تنفيذها بسبب جائحة كورونا.

من جهته أوضح الأستاذ عصام يونس المفوض العام للهيئة أن هذا التحقيق يأتي في إطار المكونات الأساسية لخطة الهيئة الاستراتيجية للتأثير في

بؤرية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتم إطلاق نتائج التحقيق الوطني خلال مؤتمر عقدته الهيئة، في مدينتي غزة ورام الله بالربط عبر تقنية الفيديو كونفرنس، بحضور الدكتورة مي كيلة وزيرة الصحة، والأستاذ عصام يونس مفوض عام للهيئة السابق، والدكتور عمار الدويك المدير العام للهيئة، والدكتورة رند سلمان من منظمة الصحة العالمية، وممثلين عن المؤسسات الشريكة، والأكاديمية الطبية، ونقابة الأطباء، وخبراء ومختصين في المجال الصحي والحقوق.

وفي كلمتها، أكدت الدكتورة مي كيلة وزيرة الصحة على السياسة التشاركية

ويبحث التحقيق الوطني الذي يمثل أداة هامة من أدوات الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، والذي تم العمل عليه على مدار العامين الماضيين في الإشكاليات المتعلقة بواقع التأمين الصحي بجميع أنواعه (الحكومي، الخاص، والتعاوني) والتي تحد من تمتع المواطنين بالحق في الصحة، ويعالج الإشكاليات القائمة على المستويات (التشريعية والسياساتية والممارسات)، وقد تناول توجهات ورضا الجمهور من خلال مسح توجهات الجمهور الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2019، ومن خلال تنفيذ نقاشات (19) مجموعة

أخبار الهيئة



التشريعات والسياسات والممارسات وفحص واقع الحق في الصحة عبر آلية التحقيق الوطني، مبيناً أن الاختيار وقع على التأمين الصحي كموضوع للتحقيق كونه يعد أساس الحصول على الخدمات الصحية وأحد ضمانات تمتع المواطن بحقه الأصيل في الصحة، بهدف وضع نتائج وتوصيات للوصول إلى منظومة للتأمين الصحي الشامل بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتزامات دولة فلسطين كطرف موقع على الاتفاقيات ذات العلاقة. مؤكداً ضرورة النظر في السياسات والممارسات المتبعة والقرارات الصادرة بهذا الخصوص ودور المكلفين بإنفاذ القانون وتقديم الخدمات.

من جانبه أشار الدكتور عمار الدويك المدير العام للهيئة إلى أن إطلاق هذا التحقيق الوطني يأتي ثمرة لعمل استمر على مدار سنتين، بالشراكة مع مؤسسات أهلية ودولية ورسمية بهدف تحديد الإشكاليات والفجوات المتعلقة بالتأمين الصحي، بكافة أنواعه والتي تحد من تمتع المواطنين بها، وشدد على أن التأمين الصحي يجب أن يراعي كل الفئات والشرائح كالمرأة وذوي الإعاقة وغيرهم، معرباً عن ترحيبه بالانتخابات لإعادة العملية الديمقراطية للمجلس التشريعي لتسليط الضوء على السياسات الاجتماعية ومسألة التأمين الصحي من الناحية القانونية.

وحذرت مديرة معهد الصحة العامة في فلسطين، رند سلمان، من أن العواقب المالية وسدادج المواطنين من جيوبهم للتمتع بالخدمات الصحية

الحياة مشيرةً إلى أن هذه المؤسسات تتبنى مضمون الحق في الصحة وعناصره وهذا ما استند إليه التحقيق الوطني، فالصحة هي حق للمواطن وليست مجموعة خدمات تقدم له.

وتضمن المؤتمر جلستين، ترأس الجلسة الأولى الدكتور فتحي أبو مغلي الخبير الصحي، حيث تضمنت نتائج نقاشات وتوجهات الفئات الاجتماعية المختلفة بخصوص التأمين الصحي، النساء، المسنين، ذوي الإعاقة، الشباب، العمال، تحدث فيها الأستاذ عبد الرزاق غزال من لجان العمل الصحي، والأستاذ عبد العزيز الصالحي من مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأستاذة عائشة أحمد من الهيئة، والأستاذة حنان حسين من مركز بيسان للبحوث والإنماء والأستاذ حازم هنية من الهيئة.

فيما ترأس الجلسة الثانية الأستاذ جهاد حرب الباحث الرئيسي في ائتلاف أمان، وتناولت الانقسام السياسي وأثره على تقديم الخدمة الصحية،

يعرضهم بشكلٍ أساسي للفقر الواضح ويهدد مستقبلهم ومستقبل أولادهم، مؤكداً أن التغطية الصحية أحد أهم مقومات التنمية المستدامة للارتقاء بأي مجتمع وأن يحصل كل فرد على كل أنواع الخدمات الصحية دون التعرض لضائقة مالية، لافتة إلى العديد من المبادرات التي قدمها المعهد بشأن التأمين الصحي، وبجهود تشاركية تم إنشاء نظام معلوماتي صحي حديث، وتكللت هذه الجهود بحوسبة النظام الصحي لكل الأسر، إضافة إلى أول مرصد للكوادر الصحية، ويمكن لصانعي القرار الاستفادة من هذا المرصد لحسن توزيع الكوادر وإدارتها داخل المؤسسات الصحية الفلسطينية، في سبيل وتسريع الإنجاز بما يخص الصحة.

وتحدثت شذى عودة مدير عام لجان العمل الصحي عن دور مؤسسات المجتمع المدني التاريخي في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني من خلال تقديم خدماتها في مختلف مناحي



وتنظيم آليات تمويلها عبر صندوق وطني يساهم فيه المواطنون والدولة بناءً على دراسات مالية واكتوارية، بحيث لا يضر المواطنون بصحتهم.

- الاستفادة من نتائج هذا التحقيق الشامل، والدراسات والتقارير السابقة المتخصصة بالرعاية الصحية، وتلك المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، لبناء تأمين صحي يتجاوز مع واقع واحتياجات الفلسطينيين المختلفة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني.

- ضرورة إجراء التفاهات اللازمة مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لاستمرار تقديمها لخدمة الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين، وضمان عدم حدوث ازدواجية في تقديم الخدمة، أو التمويل، مع ضرورة القيام بالتفاهات اللازمة مع مقدمي خدمات الرعاية الصحية في القطاع الخاص في ذات الوقت.

نتيجة عدم قدرة النظام الحالي على تلبية كافة خدمات الرعاية الصحية بشكل متكامل وشامل، بالإضافة إلى قصور في أنظمة التمويل الحالية، وإلى تشرذم وتعدد أنظمة التأمين، وارتفاع إجمالي إنفاق الأسر على الصحة، في ظل غياب إدارة عامة تعمل وفق إطار قانوني على تنظيم تقديم خدمة الرعاية الصحية لجميع الفئات.

ومن أبرز التوصيات التي خلص إليها التحقيق الوطني:

- إعادة تنظيم الأطر التشريعية لنظم التأمين الصحي، بحيث يتم إعداد قانون للتأمين الصحي يستند إلى شمولية التغطية والخدمات، من خلال آليات تمويل ميسورة التكلفة وعادلة، يساهم الأفراد والحكومة في تمويلها، وإنشاء إدارة قوية قادرة على إدارتها.

- إنشاء مؤسسة (هيئة وطنية) لتنظيم وإدارة التأمين الصحي، تضع وتنفذ الاستراتيجيات والإجراءات الكفيلة بتقديم خدمة الرعاية الصحية،

وتشرذم أنظمة التأمين الصحي القائمة وسياساته التشريعية والمالية، وقدرة النظام الصحي على التعامل مع الازمات والابوئة العامة، وتحدث فيها الأستاذ يحيى أبو الرب من مركز بيسان للبحوث والإنماء، والأستاذ فراس جابر من مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وكل من الأستاذ أحمد الغول والأستاذ معن ديس من الهيئة المستقلة.

واستعرضت الأستاذة خديجة حسين مديرة دائرة السياسات والتشريعات الوطنية في الهيئة أبرز نتائج التحقيق الوطني، مبينة أن تحقيق تغطية صحية شاملة، وفق رؤية وأهداف خطط التنمية الفلسطينية، يتطلب توفير خدمات صحية شاملة ومتكاملة، بشكل يتمحور حول احتياجات الناس باختلاف فئاتهم، وتوفير التمويل اللازم للخدمات الصحية، بصورة عادلة وغير مرهقة، يعتمد على مساهمات الدولة والأفراد، الأمر الذي يتطلب إصلاحات بنيوية في النظام الصحي الفلسطيني،

أخبار الهيئة

بيانات ومواقف

بالسجن المؤبد من تحرير أنفسهم، منذ أربعة أيام من سجن (جلبوع) في الداخل المحتل وانتزاع حريتهم بأيديهم.

علاوة على موقف الهيئة المتعلق بالدور الرقابي على عملية الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى التي جرت يوم السبت 11 كانون الأول/ديسمبر 2021، وإعمال الحق في المشاركة السياسية من خلال الترشح والانتخاب. وموقفها الرفض لأحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم في قطاع غزة. والبيانات والمواقف المتكررة بخصوص حالة التدهور الخطير الحاصل في حالة حقوق الإنسان الفلسطيني، والاستهداف الممنهج لحق المواطنين في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي. ومتابعة تداعيات قضية مقتل الناشط نزار بنات والمطالبة بتحقيق العدالة، ورفض الاعتقال السياسي، ومطالبة الرئيس ورئيس الوزراء تحمل مسؤولياتهم الدستورية والقانونية في احترام وحماية الحقوق والحريات العامة.

مناطق القطاع السكنية المأهولة بالسكان، وتعهدوا استهداف منازل فلسطينيين آمنين وهدمها على رؤوسهم وهم نيام دون سابق إنذار، ما تسبب في إبادة أسر بكاملها. عدا عن تعمد استهداف الأعيان المدنية والمرافق العامة بشكل منظم، والإضرار بها على قاعدة الانتقام والعقاب الجماعي، متسببة في سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، مع الاشتباه باستخدام أسلحة وغازات محرمة دولية.

وتناولت البيانات موقف الهيئة من انتهاكات الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين، والمعتقلين، مدينة القدس، واستمرار الحصار على قطاع غزة، وقرار الاحتلال اعتبار ست مؤسسات فلسطينية «إرهابية»، واقتحام مؤسسات وتدمير محتوياتها واعتقال بعض العاملين فيها، وتحميل الاحتلال المسؤولية عن سلامة جميع الأسرى والمعتقلين وحالة التوتر الشديدة داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، في أعقاب تمكن ستة من الأسرى الفلسطينيين، المحكوم غالبيتهم

تشكل بيانات الموقف والتصريحات الصحفية إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الهيئة للتعبير عن موقفها الرسمي حيال القضايا الهامة على مختلف المستويات، وانطلاقاً من ذلك عبرت الهيئة خلال العام 2021، عن مواقفها الرسمية من مجمل الأحداث المتعلقة بالجوانب الحقوقية، كما أصدرت الهيئة بيانات مشتركة مع العديد من الجهات المحلية، الدولية والإقليمية كالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والائتلاف الأهلي لدعم الانتخابات والرقابة عليها، والائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته.

النداءات العاجلة للمجتمع الدولي حول العدوان الاحتلال الممنهج على قطاع غزة والذي استمر أحد عشر يوماً مستهدفاً الأعيان المدنية بقصف مباشر بالطائرات الحربية، وبدأ مساء يوم الاثنين العاشر من أيار/ مايو وحتى فجر يوم الجمعة الحادي والعشرين من ذات الشهر 2021، واستهداف هجمات قوات الاحتلال المكثفة مختلف

الإصدارات

أصدرت الهيئة سلسلة من التقارير والمطبوعات التي تشكل أدوات رئيسة في عمل الهيئة، والتي تنوعت ما بين التقرير السنوي، مجلة فصلية حقوق الإنسان، التقارير الخاصة، والتقارير القانونية، وتقارير تفصي الحقائق، علاوة على المطبوعات والنشرات التوعوية، وجميع الإصدارات متوفرة ورقياً يمكن الحصول عليها من مقر الهيئة ومختلف مكاتبها المنتشرة في محافظات الوطن، ومتوفرة أيضاً إلكترونياً عبر موقع الهيئة الإلكتروني.

التقرير السنوي

تستمر الهيئة في إصدار تقاريرها السنوية من التأسيس، وأصدرت تقريرها السنوي 26 للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، (وضع حقوق الإنسان في فلسطين للعام 2020)، وهو التقرير الدوري السنوي لحالة حقوق الإنسان، الذي يرصد ويحلل واقع حالة حقوق الإنسان في دولة فلسطين خلال عام واحد، ويتم تسليمه لرئيس دولة فلسطين، ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، بهدف تقديم صورة كاملة عن مدى التطور أو الانتهاكات على مستوى التشريعات والسياسات، والانتهاكات الممارسة من قبل أصحاب الواجب، بهدف تعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة.

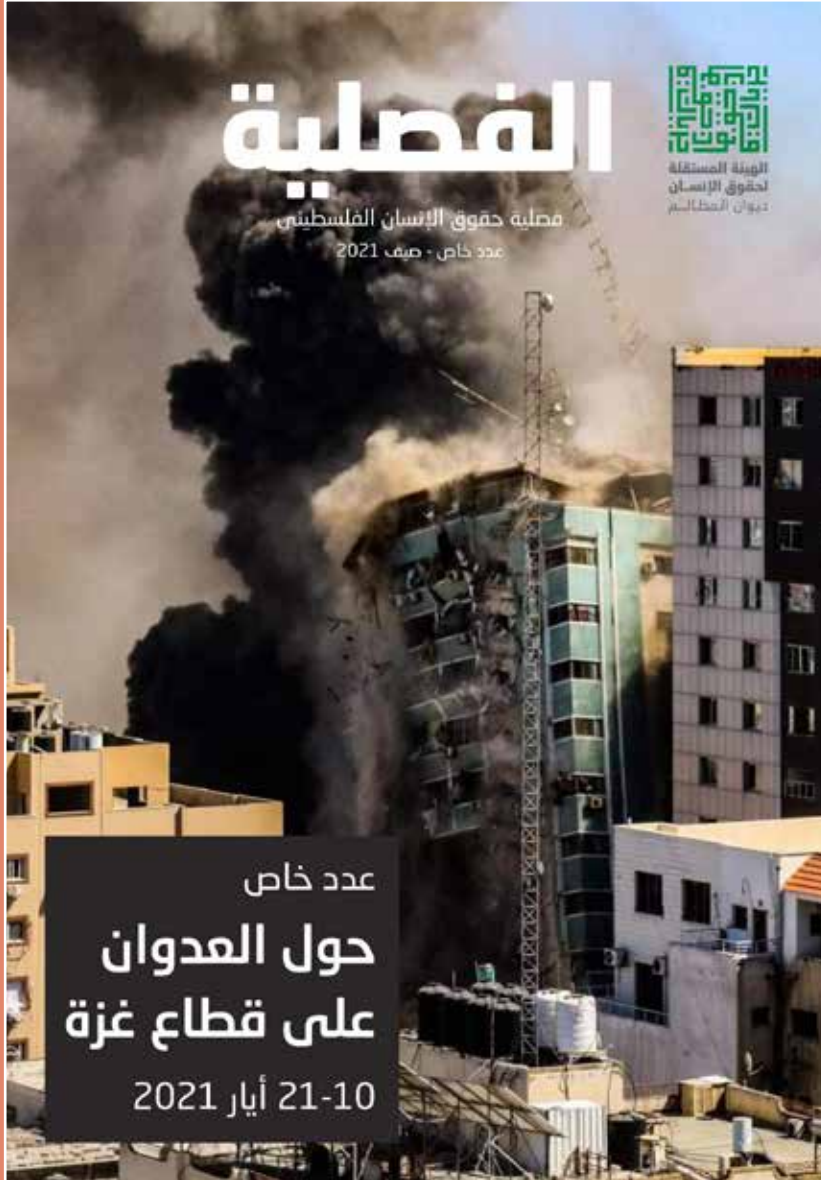


أخبار الهيئة

مجلة الفصلية

تتناول فصلية حقوق الإنسان موضوعات مختلفة ذات صلة بحقوق الإنسان، وتمثل الفصلية نافذة تطل من خلالها الهيئة على المواطنين الفلسطينيين، لتشكل حلقة أخرى للتواصل معهم بآخر مستجدات وقضايا حقوق الإنسان.

وتم تخصيص عدد الفصلية لصيف 2021، للعدوان الاحتلال على قطاع غزة 10-21 أيار 2021، وهي الفترة التي شهدت العدوان الاحتلال على قطاع غزة وتداعياته ونتائج الكارثة على مختلف مناحي الحياة، خاصة للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة. ويغلب على العدد البعد التوثيقي كونه يتضمن تسعة تقارير توثيقية أعدتها الهيئة خلال فترة العدوان، وواكبت الهيئة التأثيرات الكارثية التي تسبب بها العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، على مختلف نواحي الحياة، وأصدرت سلسلة من التقارير التوثيقية (تسعة تقارير) خلال فترة العدوان ترصد الآثار السلبية وتفاقم الانتهاكات في قطاعات، لتساهم هذه التقارير في نشر الحقائق لفصح انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي مارستها جيش الاحتلال خلال عدوانه الحربي على قطاع غزة.



تقرير منتجات كوفيد-19

إعفاء منتجي منتجات كوفيد - 19 من المسؤولية القانونية عن أضرار منتجاتهم



سلسلة التقارير
القانونية
87

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

2021

أصدرت الهيئة تقريراً قانونياً بعنوان (إعفاء منتجي منتجات كوفيد-19 من المسؤولية القانونية عن أضرار منتجاتهم) ضمن سلسلة التقارير القانونية رقم 87. وجاء إصدار هذا التقرير على ضوء صدور القرار بقانون الفلسطيني رقم 11 لسنة 2021 بشأن تنظيم المنتجات الطبية لمكافحة فايروس كوفيد 19، وفي إطار مراجعتها للتشريعات والممارسات الصادرة عن الجهات الرسمية ومدى انسجامها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتجارب العالمية، في هذا الصدد. عملت الهيئة من خلال هذا التقرير على مراجعة هذا القرار بقانون. وبعد الاطلاع على عدد من التجارب العالمية الخاصة ببعض الدول في التعامل مع مسألة إعفاء منتجي أدوية كوفيد-19 من المسؤولية القانونية (أمريكا، روسيا، الاتحاد الأوروبي، بريطانيا، الدول العربية، تونس، لبنان، الأردن)، عما قد يقع من أضرار من منتجاتهم بحق مستخدميها. وكذلك التجربة العالمية العامة التي ذهبت إلى وضع تنظيم قانوني لتعويض المتضررين دون الحاجة إلى تحديد المسؤول عن الضرر برعاية منظمة الصحة العالمية واشترك كل من المجموعات العاملة على توفير لقاحات كوفيد-19 (كوفاكس)، والمجموعة الخاصة بتوفير اللقاحات على العموم (غافي).

الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في العملية التشريعية، حددت هذه الورقة دور المؤسسة الوطنية في مراجعة التشريعات، باعتبارها رقيب تشريعي من خلال مراجعة التشريعات ومشاريع القوانين والقرارات بقانون المقترحة، بالإضافة إلى مراجعة التشريعات والقوانين السارية ومواءمتها مع القوانين والتشريعات الدولية.

ورقة سياسات حول دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقديم المساعدة القانونية، تناولت الإطار القانوني الدولي والوطني لدور الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم المساعدة القانونية لكل من تنتهك حقوقهم ويطلبون منها المساعدة القانونية.

والتعليم، والتي صدرت في سياق دور الهيئة لمراجعة السياسات وإعمال الحقوق وحمايتها، واهتمامها في التعامل مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة.

ورقة سياسات حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التعليم الحقوقي، تتعرض هذه الورقة للإطار القانوني الدولي الذي تعتمده وتعمل عليه الدول المختلفة في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما تتناول الاختصاصات العامة المنوطة بهذه المؤسسات والاختصاصات الخاصة بعملية التعليم القانوني والحقوقي لها.

ورقة سياسات تختص تتناول دور

التقرير الموازي المقدم للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة حول التقرير الأول لدولة فلسطين بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستعرضت الهيئة هذا التقرير أمام الفريق العامل للجنة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار جهودها في استخدام الآليات الدولية لتعزيز حالة حقوق الإنسان الهيئة المستقلة تستعرض تقريرها الموازي الخاص بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ورقة سياسات حول تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في وزارة التربية

أخبار الهيئة

مذكرة قانونية حول القرار بقانون المعدل لقانون السلطة القضائية

أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مذكرة قانونية حول القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020 بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (01) لسنة 2002، بينت فيها أبرز مخالفات القرار بقانون المعدل لمبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، الذين يقوم عليهم النظام الدستوري الفلسطيني وفقاً لما جاء في القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته، وطالبت خلالها بالإلغاء الفوري للقرار بقانون المعدل لقانون السلطة القضائية، وتشكيل مجلس قضاء أعلى دائم وفقاً لقانون السلطة القضائية (01) لسنة 2002.

الجمعيات والنقابات المهنية.
مذكرة قانونية بشأن تعديل قانون
مكافحة الفساد

الهيئة المستقلة تصدر مذكرة قانونية حول مشروع قرار بقانون معدل لقانون مكافحة الفساد بينت فيه أبرز المخالفات التي جاء بها مشروع القرار بقانون مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات ولضمانات المحاكمة العادلة وإضافة إلى تقويضه مشاركة المواطنين بمكافحة الفساد ولحقهم في حرية التعبير، جاء الإصدار بعد إعلان الهيئة أن مشروع القرار بخصوص مكافحة الفساد يخالف مبادئ دستورية وقانونية راسخة، بما فيها النظام الدستوري الفلسطيني، وينتهك الحق في حرية الرأي والتعبير.

ورقة حقائق حول أوضاع سكان التجمعات البدوية في الضفة الغربية، تسليط الضوء على واقع التجمعات البدوية وتقديم توصيات لدعم وإسناد سكان التجمعات البدوية، وتمكينهم من حقوقهم وحرياتهم الطبيعية المكفولة في القانون الأساسي الفلسطيني.

ورقة حقائق حول واقع الفصل بين السلطات في النظام الفلسطيني وأثره على حقوق الإنسان وسيادة القانون، إذ تعمقت هذه الانتهاكات وكثرت بعد الانقسام السياسي الذي حدث بين الضفة الغربية وقطاع غزة في منتصف عام ٢٠٠٧، ومن أهمها انتهاك حق الإنسان في الحياة، وحقه في السلامة الجسدية، وحقه في العمل وفي تولي الوظيفة العامة، وحقه في تشكيل



التقارير الشهرية

تواصل الهيئة إصدار التقارير الشهرية حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في فلسطين، وترصد هذه التقارير أبرز الانتهاكات الداخلية وهو يشكل مرجعية للجهات الرسمية ومؤسسات حقوق الإنسان المحلية والدولية كونه يقدم صورة عن حالة حقوق المواطن الفلسطيني بشكل شهري.

تقارير العدوان

واكبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» التأثيرات الكارثية التي تسبب بها العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، على مختلف نواحي الحياة، فقد أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» سلسلة من التقارير التوثيقية (ثمانية تقارير) خلال فترة لعدوان الحربي على قطاع غزة، ترصد الآثار السلبية وتفاقم الانتهاكات في قطاعات، وجميع هذه التقارير تم نشرها وهي متوفرة عبر الموقع الإلكتروني للهيئة، أدناه نبذة عن تقارير الرصد خلال العدوان على قطاع غزة.

1. انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الحريات

الإعلامية في قطاع غزة

يوثق هذا التقرير لتفاقم انتهاكات الحريات الإعلامية متضمناً الإطار القانوني الدولي لحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، وتفاصيل الانتهاكات الحاصلة خلال فترة التقرير، وتوصيات لحماية الصحفيين والعمل الإعلامي علاوة على جداول متضمنة أرقاماً ومعطيات.

2. عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي يفاقم انتهاكات الحقوق الصحية في قطاع غزة

يوثق هذا التقرير لتفاقم انتهاكات الحقوق الصحية للمواطن الغزي خلال فترة العدوان، متضمناً الحقوق الصحية في القانون الدولي، واقع الحقوق الصحية في ضوء العدوان على

قطاع غزة، استنتاجات وتوصيات.

3. أثر العدوان الإسرائيلي على حقوق المواطنين والخدمات الحيوية في قطاع غزة

يوثق هذا التقرير تفاقم انتهاكات المواطنين في حقهم بالحصول على الخدمات الحيوية، ينقسم التقرير إلى أربعة محاور، تعرض حقائق موجزة عن الجوانب الأربعة سابقة الذكر. يتناول المحور الأول أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في نقاط خمس: الحق في الحياة وسلامة الجسد، الحق في الصحة، الحق في السكن، والحق في التعليم، والحق في حرية العمل الصحفي، والحق في العبادة. أما المحور الثاني فيتناول تأثير العدوان الإسرائيلي على البنى الاقتصادية في قطاع غزة (الحق في التنمية).



أخبار الهيئة



الإسرائيلي واستهدفت فيها، من ضمن ما استهدفته البنية التحتية للمؤسسات الصحية، بما في ذلك مراكز وأجهزة فحص الإصابة من هذا الفيروس، وأماكن إيواء المصابين منه، وأماكن علاجهم وتلقيهم للقاحات المضادة له، تستعرض التدابير المتخذة لمكافحة فيروس كورونا قبل العدوان، والأضرار التي أحدثها العدوان فيما يتعلق بمكافحة فيروس كورونا.

9. استهداف الأطفال الفلسطينيين خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

يوثق هذا التقرير بشكل خاص لانتهاكات الحق في الحياة والأمان الشخصي، والحماية العامة والخاصة الممنوحة للأطفال بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، وجملة من الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال وفي مقدمتها انتهاك حقهم في الحياة والسلامة الجسدية، علاوة على نزوحهم مع عائلاتهم إلى المدارس، والأضرار التي لحقت بهم على صعيد الصحة الجسدية والنفسية. وقدم توصيات بهذه الخصوص.

العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ مساء يوم الإثنين 10 أيار الجاري واستمر 11 يوماً، وأدى إلى تدمير ستة أبراج سكنية وتضم مقاراً لعدد من وسائل الإعلام العربية والدولية

7. إبادة العائلات خلال العدوان على غزة

بين هذا التقرير أن إبادة العائلات نمط مدروس ومتعمد من قبل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي التي قصفت جيشها على مدار أحد عشر يوماً متواصلة عشرات المنازل والوحدات السكنية بشكل مباشر ومتعمد، ودمرها فوق رؤوس قاطنيها، ما أدى إلى إبادة عائلات بأكملها ومحوها من السجل المدني.

8. أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مكافحة فيروس كورونا

يستعرض التقرير الآثار التي خلفها العدوان على جهود مكافحة فيروس كورونا، من خلال عرض أبرز الاعتداءات التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي

4. ورقة عمل حول الآثار المباشرة وغير المباشرة للعدوان الحربي الإسرائيلي على الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

يوثق هذا التقرير تفاقم الانتهاكات التي تعرض ويتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة وبخاصة في ظل الاستخدام المفرط للقوة الذي تمارسه قوات الاحتلال الحربي، وفي ظل انعدام الممرات الإنسانية التي من شأنها أن تمكن المنظمات الدولية والمحلية من تقديم الخدمات للسكان في مناطق العمليات الحربية.

5. تقرير خاص العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يفاقم أزمة المياه والصرف الصحي

يسلط التقرير الضوء على الحق في المياه في القانون الدولي بما في ذلك المعايير المطلوبة لإعمال هذا الحق كالتوافر والنوعية وإمكانية الوصول، وواقع الحق في المياه والصرف الصحي وما تعرض له هذا القطاع من تدمير خلال العدوان الاحتلالي.

6. تدمير الأبراج السكنية خلال

كُتِيبَات

في إطار دورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، أصدرت الهيئة عدداً من الكُتِيبَات التوعوية، حول الرقابة على أعمال الحق في المشاركة السياسية وتعزيز البيئة الانتخابية، والحقوق والحريات الأساسية المرتبطة بالانتخابات، وآليات الحماية والرقابة على العملية الانتخابية، والجرائم الانتخابية وانتهاكات الحقوق والحريات العامة، والانتهاكات التي ترافق العملية الانتخابية، وآلية متابعة الشكاوى.

كُتِيب بعنوان الحقوق والحريات الأساسية المرتبطة بالانتخابات

السلطة القضائي، لجنة الانتخابات المركزية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رقابة المجتمع المدني.

كُتِيب بعنوان الجرائم الانتخابية وانتهاكات الحقوق والحريات العامة

يوضح الأشكال والأنماط المختلفة من الانتهاكات والجرائم الانتخابية، سواء تلك الواقعة ما قبل يوم الاقتراع وأثنائه وما بعده، والتي تحظرها المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية المساس بالحقوق والحريات العامة كونها الإطار المؤسس والمرجعي للحق في المشاركة السياسية وإدارة الشأن العام من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية، ويستعرض انتهاك الحق في التجمع السلمي، انتهاك الحق في تشكيل الجمعيات والانضمام إليها، انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، الاحتجاز التعسفي، انتهاكات قائمة على التمييز وعدم المساواة، الانتهاكات المتعلقة بخطاب الكراهية. وكذلك يشير الكُتِيب إلى المخالفات والجرائم الانتخابية من خلال قانون الانتخابات، وهي: الرشوة أو شراء الأصوات، ادعاء الأمية، تهريب الناخب وإخافته، الفوضى المتعمدة والمس بسلامة الإجراءات الانتخابية وسريتها، التزوير.

يتضمن بيان أهمية الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والحق في التصويت والترشح وارتباطهما بالعديد من الحقوق الأخرى والتي في غيابها لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتشمل حقوق الإنسان الرئيسية في السياق الانتخابي، وهي: حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب، والحق في المساواة وعدم التمييز (تكافؤ الفرص)، والحق في الأمان الشخصي والتحرر من الخوف والتهريب، والحق في حرية الحركة وإمكانية الوصول، والحق في الانتصاف والوصول إلى العدالة.

كُتِيب بعنوان آليات الحماية والرقابة على العملية الانتخابية

يتناول عملية الرقابة على الانتخابات خلال مراحلها كافة، وأهمية ممارسة الدور الرقابي عبر الآليات الوطنية لحماية الحق في الانتخابات والرقابة عليها مستندة إلى جملة القوانين والتشريعات والتدابير الإدارية وفق ضمانات النزاهة والشفافية وعلى قاعدة المساواة وعدم التمييز وإتاحة المجال للمشاركة السياسية عبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ودورية، ويشير الكُتِيب إلى هذه الآليات وهي:



الحقوق والحريات الأساسية المرتبطة بالانتخابات



آليات حماية العملية الانتخابية والرقابة عليها

أخبار الهيئة

كتيب بعنوان الانتهاكات التي ترافق العملية الانتخابية وآلية متابعة الشكاوى



يتناول الانتهاكات التي ترافق مراحل العملية الانتخابية التي تتلقاها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وتعمل على معالجة الشكاوى والتظلمات التي تتعلق بالعملية الانتخابية، والتي قد تطل الحق في المشاركة في الحياة السياسية، والحق في تشكيل وحرية عمل الأحزاب السياسية، والحق في حرية الحركة والتنقل، والحق في تقلد الوظيفة العامة، والحق في حرية الحياة الخاصة، ويشمل الانتهاكات التالية، وحرية الصحافة والإعلام، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق النساء، وحقوق كبار السن، وحقوق الأقليات الدينية والعرقية في المشاركة في الانتخابات على قدم المساواة مع الآخرين. كما يتناول الجرائم الانتخابية التي تختص بها الجهات ذات العلاقة، سواء لجنة الانتخابات المركزية، أو الجهات القضائية (القضاء الطبيعي، النيابة العامة).

أنشطة الهيئة على الصعيد الإعلامي

الإنسان، في الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام على المستوى الوطني، بهدف تعزيز إطار المعرفة بحقوق الإنسان، تمهيداً للتمكين بسبل المطالبة بها والدفاع عنها، وتسعى الهيئة لتحقيق ذلك من خلال جملة من الأعمال الإعلامية التي أنتجتها والتي تتنوع ما بين تصميم ونشر مواد إعلامية بأشكال إخراجية متعددة بتصاميم مختلفة، كالانفوجرافيك والفيديو بأنواعه، بمحتوى يعكس الأيام الحقوقية والحملات التوعوية التي تنفذها الهيئة، والتعريف بالحقوق والقوانين.

مؤخراً على تشيئه بما يتواءم مع متطلبات التواصل مع الجمهور وتعريفه بخدمات الهيئة وأنشطتها، وتعزيز تدفق المعلومات الحقوقية في المجتمع الفلسطيني من خلال التواصل البناء بالتعاون مع كافة دوائر الهيئة من أجل تحقيق انتشار أوسع، ومواكبة وسائل التواصل الجديدة بما يخدم قضايا حقوق الإنسان وتعزيز الحريات العامة.

وينسجم العمل على الصعيد الإعلامي في الهيئة مع الدور المناط بها بموجب مبادئ باريس النازمة لأدوار ومهام المؤسسات الوطنية لحقوق

تعمل الهيئة المستقلة من خلال وحدة الاتصال والتواصل على تعزيز دور الهيئة والتعريف بها وبما تقدمه من خدمات، علاوة على نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك من خلال أدوات عدة من أبرزها: التغطيات الإعلامية لأنشطة مكاتب ودوائر الهيئة على اختلافها من لقاءات وورشات ودورات تدريبية وأيام حقوقية وفعاليات متنوعة، بالإضافة إلى تفعيل الإعلام الاجتماعي الخاصة بالهيئة عبر فيسبوك وانستغرام وتويتر ويوتيوب، وكذلك من خلال موقع إلكتروني متطور عملت الهيئة



الإنتاج الإعلامي

إنتاج فيديوهات مترجمة للغة الإشارة

تعمل الهيئة على تحويل سلسلة من أبرز اتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها دولة فلسطين لمواد مسموعة ومرئية، وأبرز القوانين المحلية، لتوسيع انتشارها وتعزيز سبل المعرفة بها في أوساط جميع الفئات مع التركيز على ذوي الإعاقة السمعية والبصرية، تأكيداً على ما دعا إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أن الناس جميعاً بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، متساوون بالكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً ووجداناً، ويعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

تم إنتاج فيديو يستعرض اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة بالصوت والترجمة للغة الإشارة.

(سكرين شوط للفيديوهات بدل الرابط)

وفيديو يتناول قانون رقم (12) لسنة 1998 بشأن الاجتماعات. **وفيديو يستعرض** أبرز ما جاء في باب الحريات في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003، وكذلك أهم ما تضمنته مدونة استخدام القوة والأسلحة النارية لمنتسبي قوى الأمن.

فيديوهات توعوية

تنتج وحدة الاتصال والتواصل فيديوهات متنوعة للتعريف بطبيعة عمل الهيئة وخدماتها، وعلى وجه الخصوص إبراز وتعريف الجمهور بأنشطة وحملات التوعية التي تنفذها لصالح مختلف دوائر الهيئة ومكاتبها، وذلك ضمن سياستها في العمل على تفعيل واستثمار منصات الإعلام الجديد، ومواكبة التطورات المستمرة على تلك المنصات، لضمان أوسع انتشار ومعرفة عن الهيئة في أوساط المتابعين من مختلف شرائح المجتمع، سواء مواطنين أو أصحاب واجب ومكلفين بإنفاذ القانون.

وجميعها تم نشرها والترويج لها من خلال الموقع الإلكتروني ومنصات الإعلام الاجتماعي للهيئة، علاوة على الاستعانة بتقنية البث المباشر لأبرز الفعاليات التي تمت خلال العام. يمكن الرجوع إليها من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة وقنواتها على يوتيوب.

أخبار الهيئة

حملات التدوين والتغريد

هي جهود مكثفة لنشر محتوى إلكتروني بأشكال متنوعة، خلال فترة زمنية محددة، بغرض التركيز على قضية معينة ولفت الانتباه لها والضغط باتجاه دعمها وتأييدها، حيث تركز الهيئة على إنتاج محتوى يتوافق مع معايير النشر على منصات الإعلام الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص (فيسبوك، وتويتر)، في سياق لفت الانتباه والتأكيد على قضايا حقوقية، تخاطب المسؤولين لتدعم حقوق المواطنين وتعزز حماية حقوق الإنسان في مجتمعنا الفلسطيني، والمواطنين لزيادة وعيهم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وكيفية مطالبتهم بحقوقهم حال تعرضهم لأي انتهاك. وخلال العام 2021 نفذت الهيئة عدداً من حملات التدوين والتغريد، من أبرزها:



حملة #حقك_تنتخب_2021

في إطار حملة الهيئة للتوعية بالانتخابات وأهمية المشاركة السياسية وآليات حماية البيئة الانتخابية والرقابة عليها، وتعزيز دور الهيئة كآلية وطنية لاستقبال الشكاوى ذات العلاقة بانتهاكات الحق في المشاركة السياسية، نفذت حملة تغريد وتدوين #حقك_تنتخب_2021 استمرت لمدة أسبوع، وتم خلاله إنتاج ونشر مواد إعلامية متنوعة.

حملة #الحرية_لفريد

حملة أطلقتها الهيئة للمطالبة بالإفراج عن الناشط الحقوقي فريد الأطرش بعد اعتقاله من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على خلفية نشاطه الحقوقي.



حملة #لا للفقر

نفذت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حملة تغريد وتدوين، إسناداً للأسر الفقيرة في وزارة التنمية الاجتماعية وتأكيذاً على حقهم في المخصصات الواجب التزام الوزارة والجهات ذات الصلة بها، للوفاء بالتزاماتها وتمكين هذه الفئة من حقوقها، وقد تم تنفيذ الحملة باستخدام وسم (هاشتاغ) #لا للفقر وتضمنت مواد حقوقية وتوعوية أكدت على ضرورة توفير حماية اجتماعية من خلال مختلف برامج وزارة التنمية الاجتماعية المستندة إلى النهج المبني على الحقوق بما يضمن الشفافية والعدالة، وذلك في سياق عمل الهيئة المستقلة في متابعة الشكاوى التي تعكس أوضاع الأسر الفقيرة، وصولاً لمجتمع فلسطيني يوفر الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية للأسر الفقيرة؛ لتمكينها من التمتع بحياة كريمة.



أخبار الهيئة

إنتاج إذاعي وتلفزيوني

في سياق استعانة الهيئة بوسائل الإعلام على اختلافها، كأدوات لنشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان، أنتجت خلال العام 2021 حلقات إذاعية وومضات إذاعية، عبر الإذاعات المحلية الأوسع انتشاراً، «برنامج حقوق انتخابية» عبر إذاعة زمن من مدينة غزة، وكذلك بث العديد من السبوتات والومضات الإذاعية التي تتضمن محتوى حقوقي توعوي، إضافة إلى إنتاج حلقات تلفزيونية من برنامج عدل الذي يبث عبر تلفزيون وطن ويناقش قضايا تعزز سياد القانون والحريات العامة.

ونشرت عدداً من اللوحات الإعلانية على مداخل المدن الرئيسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول الحث على المشاركة السياسية والدعوة لإجراء الانتخابات في فلسطين، وللتعريف بآليات التقدم بشكاوى للهيئة، خاصة من خلال موقعها الإلكتروني، وموضوعات توعوية أخرى.

البث المباشر عبر فيسبوك

تستخدم الهيئة حسابها على منصة فيسبوك، وخاصة البث المباشر عبره لعرض أبرز أنشطتها وفعاليتها ومؤتمراتها الصحفية، وإنتاج وبث

برامج متخصصة في القضايا الحقوقية التي تعالجها. ومن أهم الموضوعات التي تم بثها مباشرة:

لقاء مفتوح بعنوان، نحو انتخابات قائمة على حقوق الإنسان» تنظمه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، تضمن طرح أسئلة حقوقية على ممثلي الكتل الانتخابية في قطاع غزة، نظمت الهيئة في إطار القيام بدورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والرقابة على أعمال الحق في المشاركة السياسية وتعزيز البيئة الانتخابية، وجاء بمثابة منصة للتوعية والتفكير وتبادل المعلومات وبناء التوجهات لإعداد برامج انتخابية قائمة على حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون.

لقاء خاص، بالتعاون مع هيئة شؤون الأسرى في قطاع غزة، بحضور ممثلين عن المؤسسات المختصة في شؤون الأسرى وعدد من الحقوقيين والمتضامنين وأسرى محررين وأهالي أسرى، وعدد من أبناء الأسرى والمعتقلين، عشية يوم الطفل الفلسطيني، أوصى اللقاء بضرورة حماية حقوق الأطفال، وتعزيز الوعي المجتمعي بآليات حماية الأطفال التي يوفرها القانون الدولي الإنساني وكافة القوانين الدولية.

لقاء مفتوح بعنوان، (انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للصحافيين خلال العدوان على قطاع غزة آليات وإجراءات العدالة) في مدينة غزة، بهدف استعراض أبرز انتهاكات الحقوق والحريات التي طالت العمل الصحفي، وتسليط الضوء على وقائع تلك الانتهاكات، بهدف الخروج بتوصيات تساهم في تفعيل الآليات والإجراءات المتعلقة بالإبلاغ، وتقديم الشكاوى والتدخلات القانونية بشأن الانتهاكات، ومحاسبة مقترفي جرائم الحرب من المسؤولين في دولة الاحتلال.

لقاء مفتوح، حول أوضاع المعتقلين الإداريين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، لتسليط الضوء على أوضاعهم، وفصح ممارسات الاحتلال وانتهاكاته لحقوق المعتقلين المكفولة في القوانين الدولية.

لقاء خاص، حول واقع إعادة إعمار قطاع غزة، بهدف تسليط الضوء على واقع ملف إعادة الإعمار ونقاش الخطط والبرامج الرسمية المقررة لهذا الملف، والوقوف على أبرز المعوقات التي تحول دون البدء بالتنفيذ، للخروج بمقترحات ومقاربات تساهم في تحديد التوجهات والمطالبات المتعلقة بدفع





أخبار الهيئة



وتفعيل الخطط والبرامج التنفيذية، بما يتناسب مع المعايير والمحددات القانونية الخاصة بالحق في السكن والمستوى المعيشي اللائق.

لقاء مفتوح، حول أزمة جوازات السفر في قطاع غزة، لتسليط الضوء على هذه الأزمة وأثر عدم منح الجوازات للعديد من المواطنين، على تمتعهم بالحق في حرية التنقل والسفر، وتداعياته الأخرى على حقوق الإنسان.

لقاء مفتوح، بعنوان أزمة مخصصات الأسر الفقيرة في وزارة التنمية الاجتماعية بهدف تسليط الضوء على التراجع الحاد في عملية صرف المخصصات وأثر ذلك على آلاف الأسر الفقيرة، وتداعياته على تمتعهم بحقوق الإنسان كافة.

إنتاج حلقات عبر البث المباشر حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، ومن أبرز موضوعاتها:

- الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين وحرية الرأي والتعبير
- الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وأثره على حقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا...
- احتجاز إسرائيل جثامين الشهداء الفلسطينيين ومخالفته لقواعد القانون الدولي
- انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المعتقلات الفلسطينيات
- الانتخابات الفلسطينية في ظل انتهاكات ومعوقات الاحتلال الإسرائيلي
- حلقة مباشرة حول مخصصات الأسر الفقيرة في وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة



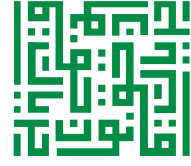
أخبار الهيئة

الموقع الإلكتروني:

خلال العام 1202 تم تدشين نسخة جديدة من الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة، تتضمن أخبار وأنشطة وفعاليات الهيئة، ويحتوي أرشيفاً كبيراً وقيماً من المواد الحقوقية والتوعوية وما تصدره من تقارير وإصدارات متنوعة، علاوة على مكتبة الميديا التي تتضمن صوراً متنوعة ومجموعة من الفيديوهات التوعوية، وإمكانية التقدم بشكاوى عبر نموذج محدد لهذا الغرض بشكل ميسر، مع إتاحة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أيضاً لقسم التقدم بالشكاوى من خلال برمجة خاصة تتيح لهم هذه الخدمة.

وتمتاز النسخة الجديدة بسهولة التنقل بين أقسامها، وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وتمكينهم من الاطلاع على عدد من الاتفاقيات والمواد الحقوقية المترجمة للغة الإشارة، وتسعى الهيئة لتطوير هذه الخدمة كي تغطي أكبر عدد من هذه المواد الحقوقية وتعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إليها.





الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

نبذة تعريفية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» هي المؤسسة الوطنية الرسمية المُكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. وتتمتع بالعضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI). كما أنها عضو في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد أُنشئت الهيئة بموجب مرسوم رئاسي صدر في 30 أيلول / 1993 ونُشر في العدد 59 لسنة 1995 في الجريدة الرسمية الفلسطينية. وبدأت الهيئة عملها في مطلع عام 1994، وأُخضعت، لاحقاً، تحت المادة 31 من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن «تنشأ لجنة مستقلة لحقوق الإنسان بموجب القانون الذي يُحدد تشكيلها ومهامها واختصاصاتها القضائية». وتُقدم الهيئة تقاريرها إلى رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني». وتماشياً مع المرسوم الرئاسي لعام 1995، وضعت الهيئة نظامها الداخلي الذي يضمن استقلاليتها ووظائفها الفعّالة.

الرؤية

مجتمع فلسطيني حر، تتأصل فيه قيم العدالة والمساواة وتُحترم فيه الحريات العامة وحقوق الانسان لتصبح جزءاً من نسيجه الثقافي.

الرسالة

تسعى الهيئة كمؤسسة فلسطينية وطنية دستورية تُعنى بحقوق الإنسان إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان استناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني، والتشريعات الوطنية، وإعلان الاستقلال، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بالارتكاز إلى المنهج القائم على حقوق الإنسان، وتقوم الهيئة برصد احترام حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بهدف خلق مجتمع ديمقراطي ومتسامح.

القيم الأساسية

تتبنى الهيئة وتطبق مجموعة من القيم الخاصة بها والمتأصلة في برامجها وأنشطتها، ألا وهي المصادقية والنزاهة والمساءلة والسرية والتسامح والمساواة. وتلتزم الهيئة بقيمها هذه والتي ترجمتها هذه إلى مدونة للسلوك المهني.

المسؤوليات والمهام

وفقاً للمرسوم الرئاسي الصادر عام 1995، فإنّ مسؤوليات ومهام الهيئة تحددت «بمتابعة وضمان تحقيق متطلبات صون حقوق الإنسان من قبل التشريعات الفلسطينية بما فيها القوانين واللوائح، وكذلك مهام مختلف الدوائر والوكالات والمؤسسات التابعة لدولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية». ويمتد نطاق عمل الهيئة ليشمل تغطية إساءة استخدام حقوق الإنسان، وشكاوى المواطنين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات التنفيذية، ونشر الوعي القانوني، وتراقب الهيئة أيضاً التشريعات الوطنية والسياسات العامة، وتعمل على مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تتابع الهيئة الشكاوى التي تتلقاها من المواطنين، وفيها انتهاكات لحقوقهم، سواء كانت الشكاوى تتعلق بالأجهزة الأمنية كالإعتقال، والتوقيف دون اتباع الإجراءات القانونية، أو شكاوى تتعلق بالوزارات والمؤسسات المدنية العامة، مثل الفصل التعسفي من الوظيفة العامة، والتقصير أو التأخير غير المبرر في تقديم الخدمات، أو عدم اتباع الإجراءات القانونية في التعيين للوظائف العامة.

عزيزتي المواطنة عزيزي المواطن: إذا حرمت من خدمة تستحقها/تستحقينها، أو إذا تعرضت حقوقك للانتهاك من قبل أي من السلطات الرسمية، فلا تتردد/تترددى بزيارتنا أو الإتصال بنا على أحد العناوين المبينة أدناه:

عناوين مكاتب

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

مكتب الجنوب

الخليل

رأس الجورة - بجانب دائرة السير
عمارة حريزات - ط ١
هاتف: +٩٧٠ ٢ ٢٢٩٥٤٤٣ فاكس: +٩٧٠ ٢ ٢٢١١١٢٠

بيت لحم

عمارة نزال - ط ٢ - فوق البنك العربي
هاتف: +٩٧٠ ٢ ٢٧٥٠٥٤٩ فاكس: +٩٧٠ ٢ ٢٧٤٦٨٨٥

مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس
هاتف: +٩٧٠ ٨ ٢٨٢٤٤٣٨ فاكس: +٩٧٠ ٨ ٢٨٤٥٠١٩

مكتب الوسط وجنوب قطاع غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن،
الطابق الثالث، بجوار عصيرات رمانة 2
هاتف: +٩٧٠ ٨ ٢٠٦٠٤٤٣ فاكس: +٩٧٠ ٨ ٢٠٦٢١٠٣

المقر الرئيسي

٤ شارع الأم تيريزا، رام الله، فلسطين
الرمز البريدي P6009059
هاتف: +٩٧٠ ٢ ٢٩٦٠٢٤١ / ٢٩٨٦٩٥٨
فاكس: +٩٧٠ ٢ ٢٩٨٧٢١١ ص.ب. ٢٢٦٤
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps
الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

مكتب الوسط

وحدة ٣٠٢، ١٦ شارع البلدية، رام الله، فلسطين،
P6008326
هاتف: +٩٧٠ ٢ ٢٩٨٩٨٣٨ فاكس: +٩٧٠ ٢ ٢٩٨٩٨٣٩

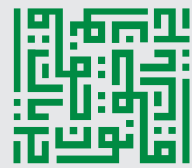
مكتب الشمال

نابلس

شارع سفيان - عمارة اللحام - ط ١
هاتف: +٩٧٠ ٩ ٢٣٣٥٦٦٨ فاكس: +٩٧٠ ٩ ٢٣٦٦٤٠٨

طولكرم

قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط ٣
تلفاكس: +٩٧٠ ٩ ٢٦٨٧٥٣٥



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم